

تَشْوِيهِ التَّارِيخِ الْأُمَوِي

من خلال

بعض كتابات العرب والمستشرقين
(الجاحظ - الطبري - فون كريمر - فان فلوتن - نموذجاً)

٤١ - ١٣٢ هـ / ٦٦١ - ٧٤٩ م

إعداد

دكتور/ أحمد توني عبد اللطيف

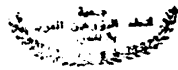
أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد

اتحاد المؤرخين العرب
بالقاهرة

إفادة

يخبر اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة بأنه ليس
الدكتور / أحمد توفيق عبد الحفيظ الأستاذ المساعد بكلية
دار العلوم جامعة المنيا . قد ألقى بحثاً بعنوان
« تشريح التاريخ الأموي من خلال بعض
كتابات العرب والمشرقيين » في إطار
قون كرسى - فانه فلو تبنى عوداً جاً ،
٢٠٤١ - ٢٠٢٠ / ١٦٦١ - ١٧٦٩ م
وذلك في المؤتمر رقم ١٢ في المرة من ١٢ - ١٢ نوفمبر ٢٠٠٠ م
بعنوان « العالم العرب وتاريخاته العصور »
وتلك إفادة له يوجه إلى

رئيس الاتحاد
سيد عبد الفتاح عاشور



مقدمة

مما لاشك فيه أن التاريخ الإسلامي على وجه العموم، والتاريخ الأموي على وجه الخصوص، قد تعرض للتحامل، والنيل، والتجريح، ليس من جانب بعض المستشرقين فحسب - وهو أمر طبيعي - أمثال: وات، وماكسيم رودينسون، وماسينيون، وبلاك، وبيركر، وبلاسيوس، وبرنارد لويس، وجولز بهر، ومونتجومري، وهورجرونجي، وفون كريمر، وفان فلوطن. وإنما من جانب بعض العرب أيضاً، أمثال: الجاحظ، واليعقوبي، وابن قتيبة، والطبري، وغيرهم، علماً بأن الدولة الإسلامية على الصعيد السياسي، في العصر الأموي وصلت إلى أقصى اتساع لها، إذ امتد نفوذها من الصين شرقاً حتى فرنسا غرباً، فضلاً عما قَدَّم ذلك العصر من إسهامات حضارية، بنى عليها بعد ذلك العباسيون مجدهم الحضاري الكبير الذي مَدَّ شجرة الحضارة الإسلامية بالإكسير اللازم، فانعكس ذلك على الحضارة الإنسانية بصفة عامة.

ولسوء حظ الأمويين، وقوع فترة حكمهم (٤١ - ١٣٢ هـ / ٦٦١ - ٧٤٩ م) بين عصرين مهمين من تاريخ الدولة الإسلامية، اتسم أولهما - وهو عصر الخلفاء الراشدين - (١١ - ٤٠ هـ / ٦٣٢ - ٦٦٠ م)، بالرسوخ الديني، والعدلين السياسي، والاجتماعي، وتحقيق المساواة بين الناس، وحب إنكار الذات، واتسم الآخر - وهو عصر الخلفاء العباسيين - (١٣٢ - ٦٥٦ هـ / ٧٤٩ - ١٢٥٨ م)، بالتطور الحضاري الزائع الصيت، والذي جعل الدولة الإسلامية قوة عالمية سياسية وحضارية يشار إليها بالبنان.

ولسوء طالع الأمويين أيضاً وقوع حدثين مهمين في أيامهم عكراً صفو المسلمين، وتركوا كثيراً من الآثار النفسية، التي لم يكن محوها سهلاً، وهما: حادثة كربلاء التي استشهد فيها "الحسين بن علي بن أبي طالب" عام ٦١هـ / ٦٨٠م، ووقعة الحرّة "عام ٦٣هـ / ٦٨٢م التي تعرضت فيها المدينة المنورة للعدوان والحصار، مما جعل هناك استياءً عاماً بين الناس، استغله الراغبون في النيل، والتندّر بالأمويين.

فإذا أضفنا إلى ذلك، أن معظم الكتابات التاريخية بدأت تقريباً تأخذ طريقها إلى النور في العصر العباسي، ولابد بالطبع من مساهمة السلطة الحاكمة، لتبين لنا مدى سوء طالع الأمويين فيما احتلوه من مساحات تاريخية تلقى الضوء على إيجابياتهم، وسلبياتهم، لا سلبياتهم فحسب.

وانطلاقاً من هذا، ومحاولة للبحث عن حقيقة التاريخ الأموي داخل مستون الكتب ونصوصها، واثرد على المُنْدَرِين به، فمت بتسطير هذا البحث المتواضع بعنوان "تشويه التاريخ الأموي من خلال بعض كتابات العرب والمستشرقين" (الجاحظ - الطبري - فون كريم - فان فلوتن - نموذجاً) لأناقش، وأحلل من خلال نصوصه، حتى نصل إلى إقناع منطقي يُفضي إلى التعرف على حقيقة "التاريخ الأموي"، بعيداً عن النيل، والتحامل، والتجريح.

وقد ألفت ملخصاً لهذا البحث في ندوة (العالم العربي وتحديات العصر) التي عقدها اتحاد المؤرخين العرب في القاهرة في الفترة من ١٠-١١ شوال عام ١٤٢٦هـ / ١٢-١٣ نوفمبر عام ٢٠٠٥م. ثم قمت بعمل البحث الذي تضمن مدخلاً، ومحورين.

جاء المدخل؛ ليلقي الضوء على تحامل بعض المؤرخين العرب على "بنى أمية" قبل الإسلام؛ كاليقوبي، والطبري، وغيرهما، سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد .

أما المحور الأول، فأفردته لتوضيح رؤية بعض المؤرخين العرب للتاريخ الأموي بعد الإسلام، وقد ركزت فيه على رسالة "الجاحظ"، التي كتبها في التنذر بالأمويين، وأسماها "النايئة"، وهي الرسالة الحادية عشرة، التي كتبها لأبي الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد، ونال فيها كثيراً من التاريخ الأموي، فلم يكتف بما ذكره من سلبات، بل تعدى ذلك إلى اتهام حكاهم بالعبث، والمجون، وفوق ذلك الكفر، وهو حكم يحتاج إلى وقفة متأنية، لا يكتفى فيه بالكلمات فحسب، ولكن نتساءل كيف يكون هذا هو حال الحكماء كما أوضح الجاحظ، وقد وصلت الدولة الإسلامية إلى أقصى اتساع لها في عصرهم. ولقد ردت النصوص كثيراً على وجهة نظره.

وأما المحور الثاني والأخير، فجاء ليوضح رؤية كل من فون كريمر Von Kremer في كتابه "الحضارة الإسلامية" وفان فلوتن Van Vloten في كتابه "السيادة العربية والشيعية والإسرائيليات" وبالطبع كانت رؤيتهما فيها تجوز كبير، حتى "خدابخش" الذي قدم لكتاب "فون كريمر" تحامل على بنى أمية حين اعتبر حركة "سبتمانيا" بفرنسا - التي تُنكر الاعتراف للقيس بالذنب وقد سايرها في ذلك البروتستانت - بأنها حركة إحادية تأثرت بالأفكار الإسلامية ببلاد الأندلس، وقد اتضح تأثر الثاني بالأول، فأتى بالنصوص في غير موضعها، وقام بخلط الأوراق، وتجاهل الحقائق.

وقد حاولت قدر الجهد والطاقة تحري الدقة، والبحث عن حقيقة التاريخ الأموي، من خلال مناقشة النصوص المتناثرة هنا وهناك في كتب التاريخ وغيرها، وإخضاعها للنقد التاريخي، مثل: رسالة الجاحظ، و"الإمامة والسياسة" لابن قتيبة، وتاريخ يعقوبي، و"فتوح البلدان" للبلاذري، و"تاريخ الأمم والملوك" للطبري، وكتاب "الخراج" للقاضي أبي يوسف، و"مروج الذهب ومعادن الجوهر" للمسعودي، وكتاب "الأموال" لابن سلام، و"البداية والنهاية" لابن كثير، و"تنقيح أصول التاريخ الإسلامي" لحسين مؤنس، و"المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ وتفسيره" لرشاد خليل، وكتاب "النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين" لرحاحلة، وغير ذلك من الكتب التي أمدت البحث وأثرت جوانبه. وبعد،

فإن كنت قد أصبت فمن عند الله، وإن كنت قد أخطأت فمن نفسي.

والله أسأل التوفيق والرشاد.

.....

- مدخل -

تخامل بعض المؤرخين العرب على بني أمية قبل الإسلام:-

نظّر بعض المؤرخين العرب -قبل المستشرقين- إلى العلاقة بين التوأم (هشام، وعبد شمس) ابني "عبد مناف" منذ الولادة على أنها علاقة عدائية، إذ اتخذوا من طريقة فصلهما عقب الولادة دليلاً على حدوث صراع متوقع بين الأخوين، وإن لم يكن فبين أبنائهما، وإن لم يكن فبين بطنيهما فيما بعد، وأخذوا يرجعون أي توتر عادي يحدث بينهما أو بين أبنائهما، أو أي توتر بسبب التنافس على الرياسة والسيادة إلى هذه الطريقة.

وعلى هذا الأساس نال بعض المؤرخين العرب من "بني عبد شمس" جذّ الأمويين قبل الإسلام، وقيل أن يمارس الأمويون حياتهم السياسية فيما بعد، فبدوا ومعهم المستشرقين، قراءة تاريخ الماضي على ضوء الأحداث التالية، وهو ما يعرف بعكس الترتيب الزمني، ولا شك أنه من الأخطاء الشائعة في قراءة التاريخ وكتابته، وهذا التمهيد البسيط يتطلب منا إفساح المجال لما أورده كل من "اليقوبي" و"الطبري" وابن الأثير، و "ابن كثير" في هذا الشأن لمزيد من الإيضاح.

ونستهل هذا التوضيح بـ "اليقوبي" مراعاة للترتيب الزمني إذ يقول: "ولد عبد مناف بن قصي هاشماً"، واسمه عمرو، وكان يقال له عمرو الغلي، وسمى هاشماً لأنه كان يهشم الخبز، ويصب عليه المرق واللحم في سنة شديدة نالت قريشاً^(١). وبعد أن ذكر "اليقوبي" اسم ومعنى هاشم، يذكر أخوته فيقول هم "عبد شمس والمطلب، ونوفلاً، وأباً عمرو، وحنة وتماضر، وأم الأخشم، وأم سفيان، وهالة، وقلاصة، وأمهم جميعاً إلا نوفلاً وأباً عمرو (عاتكة بنت مرة ابن هلال بن فالح بن ذكوان، وهي التي جرت حلف الأحابيش"^(٢)).

وبعد ذكره للأخوين "هاشم، وعبد شمس" يوضح "اليقوبي" أنهما كانا توأماً ملتصقاً، خرج أحدهما قبل الآخر، فكان لابد من فصلهما قاتلاً: إن هاشماً وعبد شمس

كانا توأمين، فخرج هاشم، وتلاه عبد شمس وعقبه ملتصق بعقبه فقطع بينهما بموسى، فقليل: ليخرجن بين ولد هذين من التقاطع ما لم يكن بين أحد^(٣).

وهنا نلمح التطير والتشاحن الذي افترضه الناس بين ولدي (هاشم وعبد شمس) مستقبلاً فيما نقله "اليعقوبي" وهو كما أشرت قراءة للتاريخ بعكس الترتيب الزمني.

وفي هذا السياق يقول: "الطبري": "اسم هاشم عمرو، وإنما قيل له هاشم لأنه أول من هشم (الثريد) لقومه بمكة، وأطعمه، وفي ذلك قال: "مطروود بن كعب الخزاعي" وقيل الزبيري.

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف
وهو الذي سن الرحيل لقومه رحلة الشتاء ورحلة الأصيف^(٤)

وبعد توضيح الطبري لاسم (هاشم) ومعناه ودوره في رحلة الشتاء إلى الشام، والصيف إلى اليمن والحبشة يتحدث عن أخيه "عبد شمس"، وبعض أخوته وسيادتهم بعد أبيهم قائلاً: "كان (هاشم وعبد شمس) أكبر ولد عبد مناف، والمطلب كان أصغرهم، أمهم عاتكة بنت مرة السلمية، و"نوفل" أمه (واقدة)، فسادوا بعد أبيهم جميعاً، وكان يقال لهم المَجِيرُونَ^(٥) وسنوضح ذلك في موضعه.

وعن توأمتها وطريقة فصلهما يقول (الطبري): "إن (عبد شمس وهاشماً) توأمين، وإن أحدهما ولد قبل صاحبة، وإصبع له ملتصقة بجبهة صاحبه، فنحيت عنها فسال دم، فتطير من ذلك، فقل تكون بينهما دماء"^(٦). ونرى (الطبري) هنا لم يحدد إذن من الأسبق في الولادة، وإن كان قد أشار آنفاً إلى (هاشم)، لكنه توقع التطير وإسالة الدماء بين الأخوين، وهي كما أشرنا قراءة للتاريخ بعكس الترتيب الزمني.

وفي نفس السياق يقول (ابن الأثير): "اسم هاشم عمرو وكنيته أبو نضلة، وإنما قيل له (هاشم) لأنه أول من هشم (الثريد) لقومه بمكة وأطعمه"^(٧). فلم يخالف إذن "ابن الأثير" سابقه -الطبري- في توضيح معنى الاسم، ثم يذكر (ابن الأثير) -نقلاً عن الألباني- هاشماً وأخوته فيقول: "كان (هاشم) أكبر ولد (عبد مناف)، و(المطلب) كان

أصغرهم، وأمه (عاتكة بنت مرة السلمية) "ونوفل" أمه (واقدة)، وعبد شمس فسادوا كلهم^(٨).

ويواصل "ابن الأثير" كلامه عن ولادة التوأم وفصلهما فيقول: "قيل إن (عبد شمس وهاشمًا) توأمان، وإن أحدهما وُلد قبل الآخر، وإصبع له ملتصقة بجهة صاحبه، فنحيت، فسال الدم، فقبل يكون بينهما دم، وهنا ينقل "ابن الأثير" عن الطبري دونما إضافة أو تغيير^(٩).

وعلى غرارهِ تقريباً وفي نفس الموضوع يقول "ابن كثير" كان هاشم اسمه عمرو، وإنما سمي هاشماً لهشمه الثريد مع اللحم لقومه في سنى المحل (الجذب)، وحكي ابن جرير: إنه كان توأم أخيه (عبد شمس) وأن (هاشمًا) خرج ورجله ملتصقة برأس (عبد شمس)، فما تخلصت حتى سال بينهما دم، فقال الناس: بذلك يكون بين أولادهما حروب، فكانت وقعة بني العباس، مع بني أمية بن عبد الشمس سنة ثلاث وثلاثين ومائة من الهجرة^(١٠).

وهكذا لاحظنا اختلاف المصادر التاريخية فيما روتهُ عن طريقة التصاق التوأم "هاشم وعبد شمس" إصبع في جبهة، أم في رأس، أم التصاق العقبين... إلخ. كما اختلفت المصادر في طريقة الفصل. بالموسي، أو بالسيف، أو بأي شيء آخر. بيد أنها اتفقت في التنبؤ بالصراعات والحروب، التي افترضوا وقوعها بين الأخوين، أو بين بُنائهما، أو بين بطونهما، حتى أرجع "ابن كثير" صراع (العباسيين) وبقايا (الأمويين) عام ثلاث وثلاثين ومائة للهجرة إلى هذه المسألة.

والجدير بالذكر أن هذه الرواية قد جانبها الصواب، لأن فصل التوأم أمر ضروري وحيوي وطبيعي لحياتهما، وبالتالي كان من الضروري ألا يستتبع هذا الفصل كل هذه الضجة، وكل هذا التطير المفتعل من حيث افتراض الصراع والتشاحن والحروب المرتقبة بين الطرفين، ومما يؤكد وجهة نظرنا: أن بني هاشم، وبني عبد شمس، كانوا قبل الإسلام حليفين متعاونين على من سواهما، ولم يقع بينهما خلاف ولا نفرة إلا بعد الإسلام، إذ شاركا معاً في عقد الأحلاف التجارية التي تخدم

مصلحة قريش، وهي المعروفة بالإيلاف، فيذكر "اليقوبي": أن (هاشماً) كان أول من سَنَ لقومه رحلة الشتاء إلى الشام والصيف إلى الحبشة؛ لأن تجارة قريش كانت لا تخدم مكة، حتى أصبحوا في ضائقة، وعندئذٍ قام (هاشم بن عبد مناف) بالذهاب إلى الشام، وكان يذبح في كل يوم (شاة) ويدعو من حوله لأكلها، وكان هاشماً من أحسن الناس وأجملهم، فذكر ذلك الأمر لقيصر فأرسل في طلبه، وعندما رآه القيصر وسمع كلامه أعجب به، وتواصل في مراسلته ولقائه.

فقال له هاشم: أيها الملك (الإمبراطور البيزنطي)، إن لي قوماً، وهم تجار العرب، فتكتسب لهم كتاباً يؤمنهم، ويؤمن تجارتهم حتى باتوا بما يستطرون عن آدم الحجاز وثيابه، ففعل (قيصر) ذلك، وانصرف (هاشم) فكان كلما مرّ بحي من العرب أخذ من أشرافهم الإيلاف أن يأمنوا عندهم، وفي أراضيهم، فأخذوا الإيلاف من مكة والشام، وكان هاشم قد خرج ذات مرة إلى الشام بتجارة، فكان يمر بأشراف العرب، ويحمل لهم التجارات، ولا يلزمهم بمؤنة حتى صار إلى غزة، فوافته المنية هناك، فجزعت قريش لوفاته، وخشيت مغبة ذلك، وحينذاك قام "عبد شمس" أخيه بالذهاب إلى النجاشي ملك الحبشة، مجدداً العهد السابق، ثم عاد فلم يلبث أن توفي بمكة ودفن بالحجون، وعلى رسله خرج أخيه (نوفل) إلى العراق، ونجح في أخذ العهد من "كسرى" ملك الفرس، ثم عاد، وتوفي بمكان يعرف باسم (سلمان) فقام بأمر مكة حينئذٍ أخوه المطلب ابن عبد مناف^(١١).

ومن تلك الكلمات نرى مدى التعاون الوثيق لا الشجار والتشاحن، بين الأخوين "هاشم وعبد شمس" فلم يحدث ما افترضه البعض من الصراع، بل رأينا تعاوناً وتحملاً للمسئولية لصالح قريش، كما فعل "عبد شمس بن عبد مناف" عند اضطراره بتجديد العهد مع الحبشة.

وبيزيد الطبري هذا التعاون إيضاحاً فيقول: إن ولد (عبد مناف) أخذوا العَصَم (العهود)، لقريش فانتشروا من الحرم، فأخذ لهم هاشم (حبلاً) من ملوك الشام (الروم) وغسان) وأخذ لهم (عبد شمس) (حبلاً) من النجاشي الأكبر، فاختلفوا بذلك السبب إلى

أرض الحبشة، وأخذ لهم (نوفل) (حبلاً) من الأكاسرة، فاختلفوا إلى أرض العراق وفارس، وأخذ لهم (المطلب) (حبلاً) من ملوك حمير، فاختلفوا إلى اليمن، فجنر الله بهم قريشاً فسموا المجبرين^(١٢).

وبالطبع فهذا تعاون واضح بين أبناء (عبد مناف) هدفه مصلحة قريش، وبهمننا مسنه ذكرنا تعاون (عبد شمس بن عبد مناف) جدّ الأمويين، حتى تسقط تلك الدعاوى التي تتخذ من إسالة الدماء عنواناً لها وقد قال بها (اليقوبي) و(الطبري) و(ابن الأثير) و(ابن كثير) وغيرهم، ومن العجيب أن الرد على ذلك جاء من خلال نصوصهم أيضاً. فالنفرة التي وقعت بين (هاشم بن عبد مناف) وبين ابن أخيه (أمية بن عبد شمس) لم تكن لغرض خاص، أو طمعاً في شيء، وإنما كانت بهدف مصلحة قريش، فيقول (وهب بن عبد قصي) فيما نقله (الطبري) عن إطعام هاشم قومه الثريد وموقف أمية بن عبد شمس منه.

وَأَعْيَا أَنْ يَقُومَ بِهِ ابْنُ بَيْضٍ	تَحْمِلُ هَاشِمٌ مَا ضَاقَ عَنْهُ
مَنْ أَرْضَ الشَّامِ بِالسَّبْرِ النَّبِيضِ	أَتَاهُمْ بِالْغَرَائِرِ مُتَسَاوِقَاتِ
وَشَابَ الْخَيْرَ بِاللَّحْمِ الْغَرِيضِ	فَازْبَسَعَ أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ هَشِيمِ
مَنْ الشَّيْزِي وَحَاسِرَهَا يَفِيضُ ^(١٣)	فَطَلَّ الْقَوْمُ بَيْنَ مَكَلَلَاتِ

وهو ما يدل على الجهد الكبير الذي بذله (هاشم بن عبد مناف) في تحمله مشاق السفر إلى الشام، وإحضار ما يحتاجه أهل مكة من الخبز وهشمة مع اللحم وهو المعروف بالثريد، مما أثار حفيظة ابن أخيه (أمية بن عبد شمس) فحسده، ولم يحقد لكن هذا الحسد لم يرق إلى الحقد والتباغض؛ لأنه كان يرغب في أن ينال شرف خدمة قومه، فحاول أن يصنع ما صنع عمه خدمة لقومه، لكن الرياح لا تأتي دوماً بما تشتهي السفن، فلم يتمكن من ذلك، وعندئذ أظهر الناس شماته في موقفه مما دفعه إلى التغير والغضب، ودعا عمه إلى المنافرة، إلا أن (هاشماً) كره ذلك، لسنه وقدره بين الناس، بيد أن قريشاً لم تتركه حتى نافرة على خمسين ناقة ينحرها ببطن مكة، والجلاء عنها عشر سنين فرضى أمية بذلك، وحكم بينهما الكاهن الخزاعي جدّ عمرو

بن الحق ومنزله بـ (عفان)، ففضى الكاهن لصالح (هاشم) قائلاً: "والقمر الباهر، والكوكب الزاهر، والغمم الماطر، وما بالجو من طائر، وما اهتدى بعلم مسافر، من مسند وغائر. لقد سبق هاشم أمية إلى المأثر"^(١٤). ففضى بذلك لهاشم بالغبلة، فأخذ (هاشم) الإبل ونحرها، وأطعمها بينما غاب أمية عن مكة بالشام عشر سنين، فهذه أول نفرة وعداوة وقعت بين الطرفين، وهنا نلاحظ أن العداوة لم تكن إلا مجرد حسد غير أن الناس أججوها حتى صارت نفرة، وعلى ذلك لم يكن العيب في هاشم، وابن أخيه "أمية بن عبد شمس" بقدر ما كان في الناس وتوجهاتهم من قریش.

وإن كان (ابن الأثير) قد أرجع الخلاف لا إلى "الثريد" بل إلى وراثة "هاشم" ما كان لأبيه "عبد مناف" بعد وفاته من السقاية، والرفادة (وهي ما كانت تخرجه قریش من مالها لشراء طعام لفقراء الحجيج)، فحسده عندئذ ابن أخيه (أمية بن عبد شمس)^(١٥). فلم يكن الصراع إذن بسبب ملكية خاصة، بل كان لخدمة عامة تخص فقراء الحجيج.

ويذكر (الطبري) فيما نقله عن الحارث عن محمد بن سعد عن هشام بن محمد

قوله:

"أخبرني رجل من بني كنانة يقال له (ابن أبي صالح)، ورجل من أهل الرقة مولى لبني أسد، وكان عالماً قالاً: تنافر عبد المطلب بن هاشم، وحرب بن أمية إلى النجاشي الحبشي، فأبى أن ينفر (يفضل أحدهما على الآخر) بينهما، فجعل بينهما (نفيل بن عبد العزى)، فقال لحرب: يا أبا عمرو، أتنافر رجلاً هو أطول منك قامه، وأعظم منك هامة، وأوسم منك وسامة، وأقل منك لامة، وأكثر منك ولداء، وأجل منك صفداء، وأطول منك مزوداً (مدداً) فنفره عليه (أي نصره وفضله) وعندئذ قال "حرب بن أمية بن عبد شمس": "إن من انتكاسات الزمان أن جعلناك حكماً"^(١٦). وهو خلاف لا يرقى إلى درجة الصراع والقتال بين الأخوين (عبد المطلب)، وابن عمه (حرب)، ومما يؤيد ذلك أن حرب وجه انتقاده "لابن عبد العزى"، ولم يوجه كلامه "لعبد المطلب". فهل هذه المشاهدات البسيطة ترقى إلى الحرب، حتى تعول عليها بعض المؤرخين،

ويرجعونها إلى عملية فصل التوأم (هاشم، وعبد شمس) ابني عبد مناف، اعتقد أنه تحامل ظاهر على بني أمية قبل الإسلام يحتاج إلى رؤية ووقف متأنية. ومما يؤيد هذا الكلام أن "أم حبيبة بنت أبي سفيان" كانت أسبق الناس إلى الإسلام، وتحملت في سبيله الأذى، وهاجرت مع زوجها "عبد الله بن جحش" إلى الحبشة، فلما توفي عنها زوجها تزوجها رسول الله ﷺ وأصبحت بذلك واحدة من أمهات المؤمنين، وعلى هذا عُدَّ (معاوية) من أحوال المؤمنين^(١٧) أوردتها المصادر العربية.

تلك كلمات عن العلاقة بين (هاشم وعبد شمس) ابني (عبد مناف) قبيل الإسلام، فما الذي حدث إذن بعد الإسلام! هذا ما سنجيب عليه في الأسطر التالية.

المحور الأول

رؤية بعض المؤرخين والمفكرين العرب

لتاريخ بني أمية بعد الإسلام

يقول الدكتور حسين مؤنس: "مراجعتنا القديمة لا تنصف بني أمية، بل إن المؤلفين - في الغالب - لا يرضون عنهم، ويرون أنهم ظلمة وجبابة، ويذهب البعض منهم إلى اتهامهم بالكفر، حتى أولئك الذين يذكرون فتوحاتهم، وما أضافوه إلى أرض الإسلام، وهو ما يزيد على ما افتتحه الخلفاء الراشدون، حتى هؤلاء يشتدون في الحكم عليهم، ولا يخطر ببالهم أن يضعوا الحسنات إلى جانب السيئات، والإيجابيات إلى جانب السلبيات، ثم يكون حكمهم بعد ذلك على هذا الأساس، ونحن في الحقيقة إذا ما وضعنا محاسن بني أمية أمام عيوبهم ازداد قدرهم في نظرنا، فهم - دون شك - أكبر الأمم الفاتحة في تاريخ الإسلام^(١٨)."

وهنا يشير الدكتور (حسين مؤنس) إلى تحامل المراجع التاريخي وغيرها على بني أمية، واتهامهم بالكفر رغم جهودهم الواضحة في الفتوح الإسلامية، والتي بلغت بالدولة الإسلامية أقصى اتساع لها، ويوجه الدكتور (حسين مؤنس) نظر الكتاب أن يضعوا (بني أمية) في ميزان التاريخ من حيث: إيجابياتهم وسلبياتهم، حسناتهم وعيوبهم، حتى يكون الحكم بعيداً عن الهوى، وأقرب للحقيقة، وسنحاول فيما يلي من خلال المصادر ورؤيتنا الاقتراب من هذه الحقيقة فنقول: ما إن أتى الإسلام ونزل الوحي على سيدنا محمد - ﷺ - حتى كان (معاوية بن أبي سفيان)، أحد كتاب الوحي، وإذا كان لبني أمية موقف عدائي من الإسلام في أول أمره، فلم يكن هذا الموقف استمراراً لعداوة قديمة، كما تصور البعض، وإنما كان (بنو عبد شمس) فيما عدا بعض الفترات لم يفهموا الإسلام بعد، شأنهم في ذلك شأن (مخزوم) ومن إليهم ممن ظلوا طوال الوقت يخافون من أن يكون الإسلام حيلة من بني هاشم لاستعادة الصدارة السياسية التي افتقدوها أيام (أبي طالب) بعد وفاة (عبد المطلب) في نهاية العام الثامن من حادثة الفيل المشهورة^(١٩).

ولقد كانت العلاقات ودية وحسنة بين الطرفين (بني هاشم، وبني عبد شمس)، فيذكر أن (عثمان بن عفان) رضى الله عنه، وهو واحد من عمّ بني أمية وأشرفها، كان من أوائل الناس إيماناً، وتصديقاً برسول الله -ﷺ- ومن أوائل الذين أسوا رسول الله -ﷺ- وأصحابه بأنفسهم وأموالهم، وهو ثالث ثلاثة أحبهم رسول الله -ﷺ- وكان راضياً عنهم حتى وفاته. وقد زوجه اثنتين من بناته (رقية وأم كلثوم) لذلك سمى بذي النورين^(٢٠).

ويذكر (الطبري) أن (عثمان بن عفان) كان أول من خرج من بني (أمية بن عبد شمس) مهاجراً إلى الحبشة، ومعه زوجته (رقية) ابنة رسول الله -ﷺ- وكان يرافقه في ذلك (أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس)، وامرأته (سهلة بنت سهيل بن عمرو)، وكذلك كانت (أم حبيبة بنت أبي سفيان) إحدى المهاجرات إلى الحبشة مع زوجها (عبيد الله بن جحش). فلما توفى عنها زوجها، تزوجها رسول الله -ﷺ- وأصبحت بذلك واحدة من أمهات المؤمنين، وعلى هذا الأساس عرف معاوية بن أبي سفيان بخال المؤمنين. ومما يذكر أن (أبا سفيان بن حرب) أسلم وحسن إسلامه، ومات على الإسلام في الوقت الذي كان فيه (أبو لهب) عم الرسول -ﷺ- أشد الناس عداوة له حتى مات على كفره^(٢١).

فلإذا أضفنا إلى ذلك أن معاوية بن أبي سفيان كان صحابياً كما أشرنا، (ومروان بن الحكم)، نشأ تابعياً، و(عبد الملك بن مروان) ولد ونشأ إسلامياً، فضلاً عما قدمه بنو أمية من جهاد في ميادين الحرب والسياسة، والعلم والعبادة، لرأينا أن لهم في الإسلام دوراً غير منكور.

ومما يذكر أن المحدثين رَوَوْا عن (معاوية)، وحفظ (عبد الملك) عن (عثمان)، وسمع من (أبي هريرة)، و(أبي سعيد الخدري)، و(جابر بن عبد الله)، وغيرهم من الصحابة، كما روى عن (عبد الملك)، (عروة بن الزبير)، و(ابن حيوة)، و(الزهري) و(يونس بن ميسرة)، و(إسماعيل بن عبيد الله)، وينسب إلى (نافع) قوله: لقد رأيت المدينة المنورة، وما بها شاب أشد تشميراً، ولا أفتق، ولا أنسك، ولا أقرأ

لكتاب الله من (عبد الملك بن مروان)، كما قال (أبو الزناد): كان فقهاء المدينة أربعة: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وعبد الملك بن مروان^(٢٢). فهاهم بنو "أمية بن عبد شمس" شاركوا في الهجرة إلى الحبشة، وشهدوا بدرأ، وما إن تَبَوَّأ الأمويون حكم الدولة الإسلامية (٤١ - ١٣٢ هـ / ٦٦١ - ٧٤٩ م) إلا وبذلوا كل جهدهم في إعلاء شأن المسلمين، والدفاع عن حياض الإسلام، وسهروا الليالي على حماية حدوده، وبذلوا جهودهم لفتح القسطنطينية (عاصمة الدولة البيزنطية)، وفي أيامهم بدأت النهضة العلمية والأدبية التي أتت ثمارها في العصر العباسي (١٣٢ - ٦٥٦ هـ / ٧٤٩ - ١٢٥٨ م)، ومع ذلك فهناك من نال منهم، مقدِّماً سلبياتهم على إيجابياتهم، بل زاد في ذلك ووصفهم بالفجور، ورماهم بالكفر، ولناخذ الجاحظ ت ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م مثلاً لذلك.

الجاحظ ورسالته (النابتة) في بني أمية:-

لا يُخامرنا شك في أن (الجاحظ) أبا عثمان عمرو بن بحر، عالم كبير، وناثر مبدع كان يكتب بأسلوب عربي بديع لا سجع فيه، وكان واسع الإطلاع، فهو لا يكاد يترك موضوعاً يهم الناس إلا كتب فيه، فكان بما لا يدع مجالاً للشك أستاذ عصره، وأستاذ الناثرين من بعده، وقد عاش في النصف الأول من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي في ظل العباسيين، وكان لابد له من تأييد النظام الحاكم، ومن هنا، ولكونه مولى شعوبي -دون أدنى شك- كتب في الأمويين رسالة أسماها (النابتة)، وهي الرسالة (الحادية عشرة) التي بعث بها إلى (أبي الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد) في عهد الخليفة العباسي المتوكل (٢٣٢ - ٢٤٧ هـ / ٨٤٦ - ٨٦١ م) نذد فيها بالأمويين وانتقص من قدرهم، واعتبرهم نابتة لا أصل لهم حيث وصلوا إلى الحكم دون حق، ومن باب التورية لم يتعرض (الجاحظ) في رسالته من قريب أو بعيد لمسألة تشريع الخلافة، حتى ولو خطر بباله ذلك، ما كان له أن يذكره لحساسية هذا الموضوع بالنسبة للعباسيين الذين يعيش في كنفهم، وسنعرض لهذه الرسالة بشيء من

النقد، لنتبين مدى تحامل (الجاحظ) على بني أمية، وتنديده لهم دون أن يكلف نفسه بالبحث عن الحقيقة وهو ما كان حرّي به أن يفعل.

لقد بدأ الجاحظ رسالته قائلاً لأبي الوليد "اعلم أرشد الله أمرك أن هذه الأمة قد صارت بعد إسلامها، والخروج من جاهليتها إلى طبقات متفاوتة، ومنازل مختلفة، فالطبقة الأولى (عصر النبي -ﷺ-)، وأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما، وست سنوات من خلافة (عثمان بن عفان) رضى الله عنه، كانوا على التوحيد الصحيح، والإخلاص المخلص مع الألفة واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة"^(٢٣).

وهنا يبدأ الجاحظ رسالته بإظهار نوع من التقصير في عهد "عثمان بن عفان" رضى الله عنه (٢٣ - ٣٥ هـ / ٦٤٣ - ٦٥٥ م). وهو أموي، حيث شطّر عهده شطّرين، اتسم أولهما بالتوحيد والإخلاص، واجتماع الكلمة؛ واتسم الآخر ببعض التقصير، علماً بأنه يعلم أن التقصير كان في مفهوم وإدراك الرعية، وبعض العناصر الأخرى، مثل (عبد الله بن سبأ)، وفكره، ودوره في تأجيج الخلاف، وليس في شخص (عثمان بن عفان) الذي راح ضحية هذا الخلاف، وتلك الفتنة.

بعد ذلك يرسم (الجاحظ) صورة بشعة لاغتيال (عثمان ابن عفان) ما كان يجب عليه إيرادها، لو لم يكن هذا إلا من باب التجوّر والنيل من بني أمية فيصف ما قام به المعتدين على (عثمان) من "خبطهم إياه بالسلاح، وبعج بطنه بالحراّب، وفري أوداجه بالمشاقص، وشرخ هامته بالعمد مع كفه عن البسط، ونهيه عن الامتناع مع تعريفه لهم قبل ذلك من كم وجه يجوز قتل من شهد الشهادة وصلى القبلة وأكل الذبيحة"^(٢٤). وإن كان ظاهر الكلام يعطي تأسيّاً للموقف، لكنه يحمل النقيض، وإلا ما كان أورده بهذه الصورة .

ثم يكمل (الجاحظ) الصورة البشعة عن معاملة أهل بيت الخليفة عثمان فيقول: "مع ضرب نسله بحضرته، وإقحام الرجال على حرمة، مع اتقاء نائلة بنت الفرافصة عنه بيدها حتى أطنوا إصبعين من أصابعها، وقد كشفت عن قناعها،

ورفعت عن ذيلها ليكون ذلك، ردعاً لهم، وكاسراً من عزمهم مع وطنهم في أضلاعه بعد موته، وإلقائهم على المزبلة جسده مجرداً بعد سحبه^(٢٥).

وبالطبع تلك صورة سيئة مبالغ فيها، بعيدة عن المنطق، وتجرو منه على حرمة بيت الخليفة (عثمان) لحظة قتله، ولعلنا نجد في "اليقوبي" نصيراً لنا، مع كونه شيعي، حيث لم يذكر من هذه الصورة شيئاً، بل قال: "وحصر ابن عديس السبلوي عثمان في داره، فناشدهم الله، ثم نشد مفاتيح الخزان، فأثوا بها إلى طلحة بن عبيد الله، وعثمان محصور في داره، وكان أكثر من يؤلب عليه طلحة والزبير وعائشة، فكتب إلى معاوية يسأل تعجيل القدوم عليه، فتوجه إليه في اثني عشر ألفاً، ثم قال: كونوا بمكانكم في أوائل الشام، حتى أتي أمير المؤمنين لأعرف صحة أمره، فأتني عثمان، فسأله عن أمرة فقال: قد قدمت لأعرف رأيك وأعود إليهم فأجيبك بهم، قال: لا والله، ولكنك أردت أن أقتل فتقول: أنا وليّ الثأر. ارجع فجيئني بالناس فرجع فلم يعد إليه حتى قُتل"^(٢٦).

وهكذا لم يورد (اليقوبي) شيئاً من الصورة البشعة التي أوردتها الجاحظ، سوى القتل فقط بعيداً عن التشييل والإهانات. وثمة على صعيد آخر، أوماً إلى عدم ثقة الخليفة عثمان في معاوية، وأن معاوية كان في انتظار حذر لما يحدث، حتى يتدرع بدور البطولة في المطالبة بثار الخليفة عثمان، تمهيداً لنيل السلطة، مما يعد سلبية في بني أمية.

وأما "ابن الأثير" فنراه يصور موقف الهجوم على الخليفة "عثمان" من حيث ضربه، وقطع أصابع زوجته، لكن لم يبالغ "الجاحظ" وإن نقل علي لسان "سودان" ألفاظاً ما كان يجب ذكرها^(٢٧).

ونأتي "لابن كثير" فنجد يورد روايات عديدة عن قتل الخليفة "عثمان" وموقف السيدة نائلة، فيها بعض التجوز، ما كان يجب أن تذكر بهذه الصورة، أو أقل شيء أن يقف منها موقف الناقد^(٢٨).

يواصل "الجاحظ" كلامه في رسالته بعد مقتل الخليفة "عثمان بن عفان" فيشير إلى استمرار الفتن، والحروب كحرب "الجمال"، وموقعة "صفين"، وموقعة "النهرवान" وقتل الخليفة "علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٣٥-٤٠هـ/ ٦٥٥-٦٦٠م) واعتزال الحسن بن علي، حتى وصول "معاوية بن أبي سفيان" إلى الخلافة (٤١-٦٠هـ/ ٦٦١-٦٧٩م) وعندئذ قال: "فعندما استوى معاوية على الملك واستبد على بقية الشورى، وعلى جماعة المسلمين من الأنصار والمهاجرين في العام الذي سمّوه عام الجماعة، وما كان عام جماعة، بل كان عام فرقة وقهر وجبرية، وغلبة، والعام الذي تحلّت فيه الإمامة ملكاً كسروياً والخلافة غصباً، وقيصرياً، ولم يعد ذلك أجمع الضلال والفسق"^(٢٩).

وبهذه الكلمات يُظهر "الجاحظ" تحامله على "معاوية بن أبي سفيان" من بداية حكمه، حيث اعتبر عام ٤١هـ - ٦٦١م عام فرقة مع كونه عام جماعة، إذ أعلنت فيه الخلافة الأموية، وتم أخذ البيعة لمعاوية، وإن كان هناك بعض المخالفين، إلا أن ذلك لا يعطيه الحق في اعتبار ذلك العام عام فرقة، ويظهر مدى تحامله حين قال: عام فرقة، وقهر، وجبرية، وغلبة. فهل اختبر الجاحظ العام كله حتى يتأكد ويسجل مدى القهر والجبرية، وهل الحكم على الخلافة بأنها ملكاً كسروياً أو قيصرياً يمكن القطع به منذ اللحظة الأولى من سنوات الحكم، إنه حقاً تحامل لا مبرر له.

ولنترك للمصادر التاريخية مساحة من الرد على هذا الزعم وتفنيده، لكي نتأكد من أن عام ٤١هـ كان عام جماعة أم فرقة على زعم الجاحظ.

يذكر "ابن كثير" نقلاً عن "الطبري" أنه في عام ٤١هـ سلم "الحسن بن علي" الأمر "لمعاوية بن أبي سفيان" ثم روى نقلاً عن "الزهري" أنه قال: لما بايع أهل العراق الحسن بن علي طفق يشترط عليهم أنهم سامعون مطيعون سالمون من سالمات، محاربون من حاربت، فارتاب أهل العراق وقالوا: ما هذا بكم بصاحب، فما كان عن قريب حتى طعنوه فأشوهوه، فازداد لهم بغضاً، وازداد منهم ذعراً، فعند ذلك

عرف تفرقهم واختلافهم عليه، وكتب إلى معاوية يسأله ويرأسله في الصلح بينه وبينه على ما يختاران^(٢٠).

وهكذا أكد "الحسن بن علي" على الفرقة قبل أن يلي "معاوية" الأمر، وأن أهل العراق هم الذين نالوا من الحسن مما اضطره إلى أن يبعث إلى معاوية في طلب الصلح على شروط يختارونها.

وفي هذا السياق يقول "البخاري" في كتاب الصلح: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا سفيان عن أبي موسى قال: سمعت "الحسن" يقول: استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال، فقال عمرو بن العاص: إني لأرى كتائب لا تولى حتى تقتل أقرانها، فقال له معاوية وكان والله خير الرجلين أي عمرو وإن قتل هؤلاء هؤلاء، وهؤلاء هؤلاء، من لي بأمر الناس، من لي بنسائهم، من لي بضيعتهم، فبعث إليه رجلين من قريش من بني عبد شمس: عبد الرحمن بن سُمرة، وعبد الله بن عامر بن كرز، فقال: اذهبا إلى هذا الرجل فأعرضا عليه، وقولا له، واطلبا إليه فأتياه، فدخلا عليه فتكلما، وقالا له، فطلبا إليه فقال لهما "الحسن بن علي": إنا بنو عبد المطلب، قد أصبنا من هذا المال، وإن هذه الأمة قد عاشت في دمانها، قالا فإنه يعرض عليك كذا وكذا، ويطلب إليك ويسألك، قال: فمن لي بهذا، قالا: نحن لك به، فما سألهما شيئاً إلا قالا: نحن لك به، فصالحه^(٢١).

وبتلك الكلمات أوضح "البخاري" أن معاوية يعمل على الحفاظ على نسيج الأمة، فقد أرسل إلى الحسن بن علي رجلين من "بني عبد شمس" يعرضان عليه الصلح ويجيبانه إلى ما يطلب، فاتفق الطرفان مما يدل على أن ذلك العام عام ائتلاف ووثام وجماعة وليس عام فرقة كما زعم الجاحظ.

ويذكر "ابن الأثير" أن "الحسن بن علي" وصل إلى "المدائن" بالجيش الذي كان قد أعده مع والده من قبل للقاء (معاوية) وقوامه حوالي أربعين ألف من عسكره، وجعل على مقدمته "قيس بن سعد بن عبادہ الأتصاري" في اثني عشر ألفاً، فنادى مناد في العسكر ألا إن قيس بن سعد قُتل فانفروا، فانفروا بسرايق الحسن فنهبوا متاعه،

حتى نازعوه بساطاً، كان تحته، فإزداد لهم بغضاً، ومنهم ذعراً فلما رأى الحسن تفرق الأمر عنه كتب إلى معاوية، وذكر شروطاً، وقال له: إن أنت أعطيتني هذا فأنا سميع مطيع، وعليك أن تقي لي به. وقال لأخيه الحسين وعبد الله بن جعفر: إني قد راسلت (معاوية) في الصلح، فقال له (الحسين): أنشدك الله أن لا تصدق أحدىة معاوية، وتكذب أحدىة أبيك، فقال له الحسن: اسكت أنا أعلم بالأمر منك، فلما انتهى كتاب "الحسن" إلى معاوية أمسكه، وكان قد أرسل عبد الله بن عامر، وعبد الرحمن بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس إلى الحسن قبل وصول الكتاب^(٣٢).

وهنا يصور (ابن الأثير) الخلاف بين (الحسن بن علي) وبين أصحابه، حتى هجموا على سراقه، وانتهبوه، فإزداد لهم بغضاً، وعليهم حقداً، وخشية من ازدياد تفرقهم كتب إلى (معاوية) طالباً الصلح معه ذاكراً له بعض الشروط، وقد أعلم أخيه "الحسين" بذلك، وفي نفس الوقت وكدليل على توارد الخواطر أرسل له (معاوية) رجلين في طلب الصلح.

ويواصل (ابن الأثير) كلامه، قائلاً: إن الرجلين كان معهما صحيفة بيضاء مختوم على أسفلها، وكتب إليه أن يشترط في هذه الصحيفة التي ختمت أسفلها. ما شئت فهو لك، فلما أتت الصحيفة إلى الحسن اشترط أضعاف الشروط التي سأل (معاوية) قبل ذلك، وأمسكها عنده، فلما اصطالحا قام (الحسن) في أهل العراق، فقال: يا أهل العراق إنه سخي بنفسه عنكم ثلاث: قتلكم أبي، وطعنكم إياي، وانتهاكم متاعي^(٣٣).

وهنا نلاحظ أن (معاوية) أرسل إلى (الحسن بن علي) صحيفة بيضاء ليكتب فيها ما يرغب من الشروط، فهل هذا عام فرقة أم محاولة جادة من (معاوية) لاحتواء الموقف، وقد انتهى الموقف بالصلح بين (معاوية) و(الحسن) فهذا بالطبع يعد وثام واتفاق.

لذلك قال (ابن الأثير): ولما اصطالحا وباع (الحسن) (معاوية) دخل معاوية الكوفة، وباعه الناس، وكتب (الحسن) إلى (قيس بن سعد) أن يدخل في طاعة

(معاوية)، وقد جرى الصلح بين (معاوية) و(قيس)، فأرسل له (معاوية) بسجل، وختم على أسفله وقال له: اكتب في هذا ما شئت فهو لك، فقال (عمرو) لـ (معاوية): لا تعطيه هذا وقاتله فقال معاوية: على رسلك فإننا لا نخلص إلى قتلهم حتى تقتلوا أعدادهم من أهل الشام فما خير العيش بعد ذلك! فبني والله لا أقاتله أبداً حتى لا أجد من قتاله بدأ^(٣٤).

وعلى ذلك نرى معاوية لا يكتف بصلح "الحسن بن علي" لما له من أهمية سياسية، وإنما يصالح "قيس بن سعد أيضاً على طريقة (الحسن)، وبالرغم من اعتراض "عمرو بن العاص" على الصلح، إلا أن (معاوية) واصل الصلح حتى لا تتعرض قواته بالشام إلى الصراع مع رجال "قيس بن سعد" في الوقت الذي يسعى فيه معاوية إلى التوحيد لا إلى الافتراق.

ولقد أثمر هذا الاتجاه من (معاوية) فيقول "ابن الأثير": "فلما بعث إليه معاوية ذلك السجل اشترط قيس له وشيعة على الأمان على ما أصابوا من الدماء والأموال، ولم يسأل في سجله ذلك مالا، وأعطاه معاوية ما سأل، ودخل قيس ومن في طاعته، وكانوا يعدون دهاة الناس حين ثارت الفتنة خمسة يقال إنهم ذوو رأس العرب ومكيدتهم؛ معاوية، وعمرو، والمغيرة بن شعبة، وقيس بن سعد، وعبد الله بن بديل الخزاعي، وكان قيس، وابن بديل مع علي، وكان المغيرة معتزلاً بالطائف، ولما استقر الأمر لمعاوية دخل عليه سعد بن أبي وقاص فقال: "السلام عليك أيها الملك"، فضحك معاوية وقال: "ما كان عليك يا أبا إسحاق لو قلت: يا أمير المؤمنين؟ فقال: أتقولها جذلان ضاحكاً؟ والله ما أحب أني وليتها بما وليتها به^(٣٥)."

وهكذا أشار ابن الأثير إلى دخول "قيس بن سعد" في طاعة معاوية، وإجابة معاوية إلى ما طلب، وبعد استقرار الأمر لمعاوية دخل عليه "سعد بن أبي وقاص" مخاطباً إياه بالملك فقال له معاوية، ولما لا تقول يا أمير المؤمنين.

وبالرغم من هذه المصالحة بين (معاوية) وكل من (الحسن بن علي)، و(قيس بن سعد)، دون إراقة دماء، والمبايعة لمعاوية بما يؤكد أن عام ٤١هـ/ عام

جماعة وائتلاف دون فرقة، إلا أن (الجاحظ) يتحمل على (معاوية) فيقول: "ثم ما زالت معاصيه من جنس ما حكينا، وعلى منازل ما رتبنا حتى رد قضية رسول الله -ﷺ- رداً مكشوفاً، وجحد حكمه جحداً ظاهراً في ولد الفراش، وما يجب للعاهر مع إجماع الأمة أن (سُمية) لم تكن لأبي سفيان فراشاً وأنه إنما كان بها عاهراً، فخرج بذلك من حكم الفجّار إلى الحكم الكفّار^(٣٦)."

ثم يقول: وسواء في باب ما يستحق من الإكفار جحد الكتاب ورد السنة إذ كانت السنة في شهرة فهذه أول كفره كانت في الأمة، ثم لم تكن إلا فيمن يدّعي إمامتها، والخلافة عليها، على أن كثيراً من أهل ذلك العصر قد كفروا بترك إكفاره. وقد أربست عليهم نابتة عصرنا ومبتدعة دهرنا فقالت: لا تسبوه فإن له صحبه، وسب معاوية بدعة ومن يبغضه فقد خالف السنة، فزعمت أن من السنة ترك البراءة ممن جحد السنة^(٣٧)."

وهنا نلاحظ أن "الجاحظ" لم يكتف بالنيل من عام ٤١هـ الذي ارتقى فيه (معاوية) إلى الحكم، وجعله عام فرقة، بل رمى (معاوية) بالكفر واعتبره مدّعي الإمامة والخلافة، وزاد في ذلك ورمى كثيراً من أهل ذلك العصر لعدم تكفيرهم (معاوية)، ثم يعتبر (الجاحظ) بني أمية والمتعصبين لهم (بالنابتة)، فاعتبرهم طائفة على المجتمع الإسلامي فرضوا عليه أنفسهم دون وجه حق.

ويستمر (الجاحظ) في نبيله من بني أمية فاعتبر بيعة "معاوية" لابنه "يزيد" من بعده سيراً على غرار الحكم الفارسي الكسروي، أو الروماني القيصري، علماً بنفي (معاوية) صفة الملك عنه كما أشرنا، وربما حمل (معاوية) على ذلك خشية من افتراق الأمة، وفي ذلك يقول ابن خلدون: "وكذلك عهد معاوية إلى يزيد خوفاً من افتراق الكلمة بما كانت بنو أمية لم يرضوا تسليم الأمر إلى من سواهم، فلو قد عهد إلى غيره، اختلفوا عليه، مع أن ظنهم كان به صالحاً، ولا يرتاب أحد في ذلك ولا يظن بمعاوية غيره فلم يكن ليعهد إليه وهو يعتقد ما يدعي عليه من الفسق حاشا لله معاوية من ذلك، وكذلك كان مروان بن الحكم وابنه، وإن كانوا ملوكاً، لم يكن

مذهبهم في الملك مذهب أهل البطالة والبغي، إنما كانوا متحريين لمقاصد الحق جهدهم إلا في ضرورة تحملهم على بعضها مثل خشية افتراق الكلمة التي هي أهم لديهم من كل مقصد.

يشهد لذلك ما كانوا عليه من الاتباع والاقتداء، وما علم السلف من أحوالهم، ومقاصدهم فقد احتج (مالك) في (الموطأ) بعمل (عبد الملك)، وأما (مروان) فكان من الطبقة الأولى من التابعين، وعدالتهم معروفة، ثم تدرج الأمر في ولد (عبد الملك) وكانوا من الدين بالمكان الذي كانوا عليه وتوسطهم (عمر بن عبد العزيز)، فنزع إلى طريقة الخلفاء والصحابة، ولم يهمل، ثم جاء خلفهم واستعملوا طبيعة الملك في أغراضهم الدنيوية ومقاصدهم ونسوا ما كان عليه سلفهم من تحري القصد فيها، واعتماد الحق في مذاهبها^(٣٨).

وهنا يوضح ابن خلدون أن (معاوية) خشي افتراق الأمة فعهد بالحكم من بعده لولده (يزيد)، ولم يكن (معاوية) ليعهد إليه لو كان متأكداً مما يدعي عليه من الفسق، وعزا (ابن خلدون) ذلك الأمر أيضاً (لمروان بن الحكم) في ولده عبد الملك. ثم يقول (ابن خلدون) وحتى لو كانوا ملوكاً، فإن مذهبهم لم يكن مذهب أهل البغي، وإنما كانوا يتحرون الحق قدر جهدهم، حتى وإن استخدموا القوة فكان ذلك لضرورة ما، إلى أن جاء (عمر بن عبد العزيز) الذي حاول التماس طريق الخلفاء الراشدين والصحابة.

ويُعَدُّ (الجاحظ) سلبيات بني أمية في عهد "يزيد بن معاوية" فيقول: "ثم الذي كان من يزيد ابنه، ومن عماله وأهل نصرته، ثم غزو مكة، ورمى الكعبة، واستباحة المدينة وقتل الحسين -رضي الله عنه- في أكثر أهل بيته مصابيح الظلام، وأوتاد الإسلام، بعد الذي أعطى من نفسه من تفريق أتباعه والرجوع إلى داره وحرمة أو الذهاب في الأرض حتى لا يُحسَّ به أو المقام حيث أمر به فأبوا إلا قتله، والنزول على حكمهم"^(٣٩).

وهنا يشير الجاحظ إلى ما حدث في عهد "يزيد بن معاوية" من حيث الهجوم على مكة، واستباحة حرمة المدينة، وقتل الحسين ثم يشتت -الجاحظ- في حكمه ويقول: وسواء قتل نفسه بيده أو أسلمها إلى عدوه، وخير فيه من لا يبرد غليله إلا بشرب دمه، أفحسبوا قتله ليس بكفر! وإباحة المدينة وهتك الحرمة ليس بحجة؟ كيف يقولون في رمي الكعبة وهدم البيت الحرام قبلة المسلمين؟ فإن قلتم: ليس ذلك أرادوا، بل إنما أرادوا المتحرز به، والمتحصن بحيطانه، أفما كان من حق البيت وحريمه أن يحصروه فيه إلى أن يُعطى بيده وأي شيء بقي من رجل قد أخذت عليه الأرض إلا موضع قدمه^(٤٠).

وهنا يتساءل "الجاحظ" مع نفسه في مسألة قتل الحسين، سواء كان القتل بيده، أو أسلم نفسه لغيره، وخير من لا يرحم، فإذا كان القتل ليس بكفر، وإباحة المدينة والحرمة ليس بحجة، فما القول في رمي الكعبة، وهدم البيت الحرام قبلة المسلمين، حتى لو كان ذلك ليس بقصد الهدم، وإنما رغبة في ملاحقة من يتحصنون به. أي تأكيد على جرمهم بما فعلوه.

ثم ينتقل "الجاحظ" إلى مسألة خطيرة وهي التمثيل بجسد الحسين فيقول: وأحسب ما رويوا عليه من الأشعار التي قولها شرك والتمثيل بها كفر شيئاً مصنوعاً، كيف يصنع بنقر القضيب بين ثنيتي الحسين، وحمل بنات رسول الله -ﷺ- حواسر على الأفتاب العارية، والإبل الصعاب والكشف عن عورة على بن الحسين... وكيف تقولون في قول عبد الله بن زياد لأخوته وخاصته: دعوني أقتله فإنه بقية هذا النسل فأحسم به هذا القرن، وأميت به هذا الداء، وأقطع به هذه المادة، خبرونا على ما تدل هذه القسوة، وهذه الغلظة بعد أن شفوا أنفسهم بقتلهم، ونالوا ما أحبوا فيهم، أتدل على نصب وسوء رأي وحقد وبغضاء ونفاق، وعلى يقين مدخول وإيمان ممزوج، أم تدل على الإخلاص وعلى حب النبي -ﷺ- والحفاظ له، وعلى براءة الساحة وصحة السريرة فإن كان على ما وصفنا لا يعدو الفسق والضلال. وذلك أدنى منازلهم فالقاسق ملعون، وزعمت نابذة عصرنا ومبتدعة دهرنا أن سب ولاية

السوء فتنة، ولعن الجورة بدعة وإن كانوا يأخذون السمي بالسمي، والولي بالولي، والقريب بالقريب، وأخافوا الأولياء، وآمنوا الأعداء، وحكموا بالشفاعة والهوى وإظهار القدرة والتهاون بالأمة والقمع للرعية وأنهم في غير مداراه ولا تقيه، وإن عدا ذلك إلى الكفر وجاوز الضلال إلى الحجر، فذلك أضلّ لمن كف عن شتمهم والبراءة منهم^(٤١).

وهنا يتساءل "الجاحظ" عن سبب قسوة حكام بني أمية، وهل هي نابعة من حقد وبغضاء وسوء رأي ونفاق وكفر، أم من محبة رسول الله -ﷺ- والإخلاص له، فإن كانت كما وصفنا فهي الفسق والضلال، والفاسق ملعون، وقد زعمت نابئة عصرنا: أن سبب ولادة السوء، ولعن الجور بدعة، وإذا كان حكام بنو أمية قد أخافوا الأولياء، وآمنوا الأعداء، وحكموا بالهوى دون تقيه أو مداراه، فهو كفر ومن لم يلعنهم ويكفرهم يكون مثلهم، ثم يزداد في قسوته قائلاً:

"على أنه ليس من استحق اسم الكفر بالقتل كمن استحقه برد السنة، وهدم الكعبة، وليس من استحق الكفر بالتشبيه كمن استحقه بالتجويز، والنابئة في هذا الوجه أكفر من يزيد وأبيه وابن زياد وأبيه، ولو ثبت أيضاً على يزيد أنه تمثل يقول ابن الزبير (عبد الله بن الزبير بن قيس) وكان يهجو المسلمين قبل إسلامه:

ليست أشياخي بسبدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الأسل
لاستطاروا واستهلوا فرحاً ثم قالوا: يا يزيد لا تسل
قد قتلنا الغر من ساداتهم وعدلنا ميل بسدر فاعتدل

لكن تجويز النابتي لربه وتشبيهه بخلقه أعظم من ذلك وأفظع، على أنهم مجمعون على أنه ملعون من قتل مؤمناً متعمداً أو متأولاً، فإذا كان القاتل سلطاناً جائراً أو أميراً عاصياً لم يستحلوا سبّه ولا خلعه ولا نفيه ولا عيّه، وإن أخاف الضعفاء وعطل الحدود والثغور وشرب الخمر وأظهر الفجور^(٤٢).

وهي كلمات يتهم فيها الجاحظ حكام بني أمية بالفجور والكفر، ويدعوا من خلالها الرعية إلى التمرد والثورة عليهم، علماً بأن "ابن الأثير" قال على لسان

"معاوية" عند وفاته "أنه لما مرض المرض الذي مات فيه دعا ابنه "يزيد" فقال: يا بني إني قد كفيته الشد والترحال، ووطأت لك الأمور، وذللت لك الأعداء، وجمعت لك مالم يجمعه أحد، فانظر أهل الحجاز فإنهم أصلك، وأكرم من قدم منهم، وتعاهد من غاب، وانظر أهل العراق فإن سألوك أن يعتزل عنهم كل يوم عاملاً فافعل، فإن عزل عامل أيسر من أن يُشهر عليك مائة ألف سيف، وانظر أهل الشام فليكونوا بطانتك، وعيبتك فإن رابك من عدوك شيء فانتصر بهم، فإذا أصبتهم فأردد أهل الشام إلى بلادهم". وإني لست أخاف عليك أن ينازعك في هذا الأمر إلا أربعة نفر من قریش: الحسن بن علي، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن أبي بكر، فأما ابن عمر فإنه رجل قد وقفته العبادة فإذا لم يبق أحد غيره بايعك، وأما الحسين بن علي فهو رجل خفيف ولن يتركه أهل العراق حتى يخرجوه، فإن خرج وظفرت به فاصفح عنه فإن له رحماً ماسة، وحقاً عظيماً، وقربة من محمد -ﷺ- وأما ابن أبي بكر فإن رأي أصحابه صنعوا شيئاً صنع مثله، وأما الذي يجثم لك جثوم الأسد ويراوغك مراوغة الثعلب فإن أمكنته فرصة وثب فذاك ابن الزبير" (٤٣).

وهكذا نرى من تلك الكلمات توصية معاوية لابنه (يزيد) بالتعامل الحسن ولين الجانب مع (الحسين بن علي)، رداً على نزعة الحقد التي تشدق بها الجاحظ، وإن عاب هذا النص ذكر "عبد الرحمن بن أبي بكر" علماً بأن (عبد الرحمن) كان قد توفي قبل معاوية، وربما جاء اسمه من باب الذكر فقط.

ويذكر "ابن الأثير" أن يزيد بن معاوية ما إن دخل عليه "زحر بن قيس" أو "شمر" بخبر مقتل الحسين ومعه رأسه حتى دمت عيناه، وقال: كنت أرضى من طاعتكم بدون قتل الحسين، أما والله لو أني صاحبه لعفوت عنه، فيرحم الله الحسين". ويضيف "ابن الأثير" أن يزيد لما بلغه قتل (الحسين) ندم وقال: وما على لو احتملت الأذى وأنزلت الحسين معي في داري وحكمته فيما يُرد، وإن كان علي في ذلك وهني في سلطاني حفظاً لرسول الله -ﷺ- ورعاية لحقه وقرباته: لعن الله ابن مبرجانة (عبيد الله بن زياد) فإنه اضطره، وقد سأله أن يضع يده في يدي، أو يلحق

بثغر حتى يتوفاه الله فلم يجبه إلى ذلك فقتله فبغضني بقتله إلى المسلمين، وزرع في قلوبهم العداوة فأبغضني البرّ والفاجر بما استعظموه من قتل الحسين، مالي ولابن مرجانة لعنه الله وغضب عليه". وكان يزيد لا يتغذى أو يتعشى إلا ودعا علياً بن الحسين إلى ذلك^(٤٤).

وتلك إشارة واضحة عن ندم يزيد على مقتل الحسين ، وإعلان غضبه من عبید الله بن زياد، ومحاولة منه في إثبات حسن النية في تقريب علي بن الحسين منه. ثم ينتقل الجاحظ لعهد "عبد الملك بن مروان" فيقول: "ثم مازال الناس يتسكعون مرة، ويدهنونه مرة، ويقاربونهم مرة، ويشاركونهم مرة، إلا بقية ممن عصى الله تعالى ذكره، حتى قام عبد الملك بن مروان وابنه الوليد وعاملهما الحجاج بن يوسف، ومولاه يزيد بن أبي مسلم، فأعادوا على البيت بالهدم وعلى حرم المدينة بالغزو، فهدموا الكعبة، واستباحوا الحرم، وحولوا قبلة واسط وأخروا صلاة الجمعة إلى مغيربان الشمس فإن قال رجل لأحد منهم: "اتق الله فقد أخرجت الصلاة عن وقتها قتلته على هذا القول جهاراً غير ختل وعلائية غير سر"^(٤٥).

وهنا يذكر الجاحظ الحوادث دون إبداء الأسباب، سواء في هدم بيت الله الحرام، أو مسجد رسول الله ﷺ - وإن جاز لنا تصديق ذلك، فهل كفر حكام بنو أمية حتى حولوا قبلة واسط، وإذا كان ذلك كذلك، فإلي أين وجّهت، وهل يعقل تأخير الصلاة إلى مغيربان الشمس، ومن تكلم في هذا الشأن قُتل جهاراً وعلائية، اعتقد أن تحامل "الجاحظ" لا يحتاج إلى دليل.

وعن إصرار وتجبر "عبد الملك بن مروان" و"الحجاج" في رأي "الجاحظ" يقول: "وقد كان بعض الصالحين ربّما وعظ بعض الجبابرة وحوّفه العواقب وأراه أن في الناس بقية ينهون عن الفساد في الأرض حتى قام "عبد الملك بن مروان"، و"الحجاج بن يوسف"، فزجرا عن ذلك، وعاقبا عليه، وقتلا فيه فصاروا لا يتناهون عن منكر فعلوه"^(٤٦).

ثم يحاور "الجاحظ" نفسه ليقنع قراءة بوجية نظرة فيقول: "فأحسب أن تحويل القبلة كان غلطاً، وهدم البيت كان تأويلًا، وأحسب ما رويوا من كل وجه أنهم كانوا يزعمون أن خليفة المرء في أهله أرفع عنده من رسوله إليهم باطلاً ومصنوعاً مولدًا، وأحسب وشم أيدي المسلمين ونقش أيدي المسلمات، وردهم بعد الهجرة إلى القرى، وقتل الفقهاء، وسب أئمة الهدى، والنصب لعثرة رسول الله ﷺ - لا يكون كفرًا: كيف يقول في جمع ثلاث صلوات فيهن الجمعة؟ ولا يصلون أولاهن حتى يصير الشمس على أعالي الجدران كالملاء المعصفر، فإن نطق مسلم خبط السيف، وأخذته العمد وشك بالرماح، وإن قال قائل: اتق الله أخذته العزة بالإثم، ثم لم يرض إلا بنثر دماغه على صدره، وبصلبه حيث تراه عياله" (٤٧).

وتلك كلمات يحاول "الجاحظ" من خلال طريقة عرضها بذكاء، الاستحواذ على فكر وعقول قرائه، وسامعيه فيقول: لو اعتبرنا تحويل القبلة خطأ، وهدم البيت تأويل، ووشم (أي كي) أيدي المسلمين لمراقبة الضرائب، ونقش أيدي المسلمات وردهن إلى قراهم دعوة للتخلف لأن الهجرة تحضر، فلو التمسنا لذلك عذراً والكلام للجاحظ، فماذا تقول في جمع ثلاث صلوات فيهن الجمعة، ولا يصلون الأولى إلا متأخرًا، ومن اعترض قتل وصليب أمام أهل بيته، وكأن "الجاحظ" يطلب منا إجابة توافق رأيه، ولكن هل من المعقول أن يحدث هذا في الصلاة، أمام أعين ومسامع الرعية، وإن وافقت عليه جماعة فأين بقية المسلمين، والصلاة ركن مهم من أركان الإسلام، فهذا بالطبع لو حدث لكان كفرًا واضحًا، وعلى ذلك فهو من تحامل "الجاحظ" لعدم تواتره في المراجع الأخرى.

ثم يتطرق "الجاحظ" إلى ذكر بعض الأعمال التي تصدر من عمال بني أمية، وهم يخطبون الجمعة، فيقول: "ومما يدل على أن القوم لم يكونوا إلا في طريق التمرد على الله عز وجل، والاستخفاف بالدين، والتهاون بالمسلمين، والابتذال لأهل الحق أكل أمرانهم الطعام، وشربهم الشراب على منابرهم أيام جمعهم وجموعهم، فعل ذلك حبيش بن دلجة، وطارق مولى عثمان، والحجاج بن يوسف وغيرهم، وذلك إن كان

كفراً كله، فلم يبلغ كفر نابذة عصرنا، وروافض دهرنا؛ لأن جنس كفر هؤلاء غير كفر أولئك^(٤٨).

وأعتقد أن هذا ليس سهلاً أن يحدث على المنابر، وإن كان فهو في بعض الأشخاص، وليس في حكام بني أمية، وكل شيء فيه نسبية، وما يفعله الجزء ليس بالضرورة أن ينسلخ على الكل، ولو نظرنا مثلاً إلى الحجاج وما ينسب إليه من الشدة والقسوة مع الرعية. نجد أن هذا الموقف يحتاج إلى حكم متأن، وذلك لأن "الحجاج" كان رجل دولة ينفذ سياستها ويخدمها، وبالطبع كان عليه أن يسترضي أهل الكوفة لا أن ينزل بهم مذبحه، فالوضع السياسي كان يتطلب ذلك، ثم إن الحجاج كان -رغم ما يقال عليه- رجل تقي له دوره في تدوين المصاحف، ورجل تعمير فهو الذي بنى مدينة "واسط". كما ينسب له دور مهم في انتشار الإسلام بين أترك آسيا الوسطى وغيرهم، لكنه كان لا يتساهل مع الخارجين عليه لإستتباب الأمور^(٤٩)، وهل كان سيده -عبد الملك بن مروان- شريراً كما يقول الجاحظ، ويفتح كل هذه الفتوح.

فروية "الجاحظ" إذن تحتاج إلى نظرة واعية، لأن الدولة الإسلامية وصلت إلى أقصى اتساع لها في ذلك العصر، ولم يكن اتساعاً جغرافياً فحسب، وإنما صاحبه تعريب للبلاد المفتوحة.

وفي ذلك يقول الدكتور حسين مؤنس: ولا نريد بذلك سعة الفتوح فحسب، بل نضيف إلى ذلك أن فتوح بني أمية في مجموعها هي أبقى الفتوحات (بعد فتوح النبي -ﷺ-)، وأبي بكر الصديق، وعمر ابن الخطاب، وعثمان بن عفان، وأبعدها أثراً في اتساع نطاق العروبة والإسلام، فقد فتح "الغزنويون" في المشرق فتحاً ضاع، والغالبية العظمى مما فتح الأتراك العثمانيون في الغرب ضاع، وما انتشر من الإسلام فيما فتحوه أقل بكثير مما كنا نتوقع، ولم يستعرب منه شيء، أما بنو أمية فكانوا عرب فاتحين، وقد عملوا على نشر الإسلام والعروبة في كل ما فتحوه، ولولا ظروف طارئة حالت بين استعراب "إيران" لكان شرق الدولة الإسلامية كله اليوم عربياً، كما كان الحال في غربها^(٥٠).

وإن كان ذلك من إيجابيات بني أمية، فإن الفضل أيضاً في سك النقود العربية الخالصة يرجع إليهم، فإن النبي -ﷺ- قد أبقى على الدراهم الفارسية، والدنانير البيزنطية، حفاظاً منه -ﷺ- على مكاسب الناس الاقتصادية، وانتقاء لحدوث أي اضطراب في المعاملات التجارية، لو حدث تغيّر في المجال النقدي^(٥١)، وقد جاء ذكر الدينار والدرهم في القرآن الكريم، حيث قال الحق تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنِ انْتَمَنَ بِقَنْطَارٍ يُؤَدُّ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بدينارٍ لَا يُؤَدُّ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران: ٧٥)، وقال جل شأنه: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (يوسف: ٢٠).

وقد روى عن علي بن أبي طالب قوله: "زوجني رسول الله -ﷺ- فاطمة، على أربعمئة وثمانين درهماً وزن ستة". كما يذكر أن هرقل الإمبراطور البيزنطي قد أرسل إلى النبي -ﷺ- دنانير بيزنطية، فأخذها وقسمها بين أصحابه^(٥٢). ولما استخلف أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- عام ١١هـ/ ٦٤٣م، عمل بسنة رسول الله -ﷺ- في إقرار تلك النقود الفارسية، والبيزنطية بما تحمله من سماتها، ومع أن العرب أصبحوا في عهد عمر بن الخطاب ١٣-٢٣هـ، سادة قريش، وما بين النهرين، وسوريا، إلا أنهم أبقوا على النقود التي يتداولها الناس؛ لأنها كانت مألوفة لديهم^(٥٣).

وكان لابد من أن يفكر العرب المسلمون يوماً ما في ضرب النقود حتى تتمثل فيها سلطة الخليفة كحاكم أعلى لكل الولايات الخاضعة له، وعلى ذلك بدأ الخليفة (عمر بن الخطاب) التجربة، فضرب العملة عام ١٨هـ، على غرار الدراهم الفارسية، وزاد في بعضها كلمة (الحمد لله) وفي بعضها -محمد رسول الله- وفي البعض الآخر لا إله إلا الله، وفي عهد الخليفة (عثمان بن عفان) ضربت عملة كتب عليها الله أكبر، وكذلك الأمر عندما تولى الخلافة (علي بن أبي طالب)، ومعاوية بن أبي سفيان^(٥٤).

فلما اجتمع الأمر لـ (معاوية بن أبي سفيان) ضرب الدراهم السود الناقصة عن ستة دوانق، ويذكر أنه ضرب دنانير عليها تمثال متقلداً سيفه، ثم جاءت الخطوة الثانية حيث تم إزالة اسم الملك الساساني، وكتب اسم الخليفة بدلاً منه فكانت تنقش كالتالي.

مركز الوجه:

وسط- صورة الخليفة، وكتب اسمه بالحروف البهلوية.

محيط- مأثورة إسلامية- بسم الله - باللغة العربية.

مركز الظهر:

يعتقد أنه مذبح النار، وإلى جانبه حارسا النار المقدسة. وبعد أن تم فتح بلاد الفرس، ظلت دور السك تقوم بعملها، وقام الحكام المسلمون بإصدار دراهم مشابهة لتلك التي قام بسكها آخر ملوك الساسانيين، ولكنها حملت مأثورات عربية إسلامية على محيط وجه العملة، وعرفت هذه المسكوكات بالمسكوكات العربية الساسانية^(٥٥). أما المسكوكات في سورية فكان الوضع مختلفاً، حيث قام العرب بإصدار مسكوكات مشابهة للمسكوكات البيزنطية، وقد أضافوا لها اسم مدينة "السك" باليونانية فكانت كالتالي.

مركز الوجه

وسط: طور الصور الإمبراطورية حاملاً الصولجان.

محيط: مأثورة إسلامية عربية - بسم الله.

مركز الظهر:

وسط: حروف ورموز.

محيط: حمص باليونانية- طيب.

وأصبحت هذه النقود متداولة جنباً إلى جنب مع المسكوكات البيزنطية، وعرفت بالمسكوكات العربية البيزنطية^(٥٦).

ولما تولى "يزيد بن معاوية" (٦٠ - ٦٤هـ / ٦٨٠ - ٦٨٤م) الخلافة بعد وفاة أبيه نشأت خلافات سياسية بشأن الخلافة، فظهر حزب (عبد الله بن الزبير) المعارض الذي أعلن نفسه خليفة للمسلمين، وجعل مركز قيادته (مكة)، فسك العملة المدورة، وجعل مركز وجهها: محمد رسول الله، ومركز الظهر: أمر الله بالوفاء والعدل، وقد سك نقوداً دونَ عليها اللقب الذي اتخذته لنفسه، وهو أمير المؤمنين باللغة البهلوية، ونقشها كالتالي.

مركز الوجه:

وسط: صورة عبد الله واسمه بالعربية، ولقبه بالبهلوية.

محيط: مأثورة إسلامية - بسم الله.

مركز الظهر:

وسط: يعتقد أنه مذبج النار وإلى جانبه حارساً النار المقدسة. كما ضرب أخوه مصعب بن الزبير، دراهم بالبصرة، وجعل كل عشرة منها سبعة مثاقيل، وأعطاهما في العطاء^(٥٧).

وسك أيضاً الحجاج بن يوسف الثقفي نقوداً بالعراق نقش عليها: -

مركز الوجه:

وسط: صورة الحجاج واسمه بالعربية.

محيط: مأثورة إسلامية: بسم الله.

مركز الظهر:

وسط: يعتقد أنه مذبج النار وإلى جانبه حارساً النار المقدسة.

وعلى ذلك بدأ النقد يستقل تدريجياً كلما فرض الفاتحون أنفسهم فظهرت بعض الكلمات العربية مثل: جابر، طيب، والبسمة، وكلمة التوحيد، تمهيداً للاستقلال التام والتعريب^(٥٨).

ويذكر "البلاذري" أنه يعزي لمروان بن الحكم محاسبته لمن حاول غش العملة فيقول: أخذ رجلاً يقطع الدراهم، فقطع يده، فبلغ ذلك زيد بن ثابت فقال لقد عاقبه،

وعلى غرارهِ أخذ (عبد الملك بن مروان) رجلاً يضرب على غير سكة المسلمين، فأراد قطع يده، ثم ترك ذلك وعاقبه^(٥٩).

أما تعريب العملة ومعها الإدارة، فيعزى ذلك لـ (عبد الملك بن مروان) (٦٥-٨٦هـ / ٦٨٥-٧٠٥م)، حيث أنه واجه أعداءه بمساعدة قائديه: الحجاج بن يوسف الثقفي، والمهلب بن أبي صفرة، فتخلص من "مصعب بن الزبير" في البصرة عام ٧٢هـ، وكذلك من أخيه "عبد الله" عام ٧٣هـ، فضلاً عن (قطري ابن الفجاءة) الخارجي في طبرستان عام ٧٩هـ، فخضع الشرق كله له، وقام عندئذ بصيغ الإدارة بالصيغة العربية، وضرب عملة عربية خالصة، لكونها ضرورة من ضروريات الحكم، لتختفي أمامها تلك العملة التي ضربها (ابن الزبير)، وكذلك (قطري ابن الفجاءة): الذي ضرب عملة جعل مركز وجهها في الوسط: صورة قطري، واسمه بالبهلوية. أما في المحيط: مآثورات إسلامية، وعبرة: لا حكم إلا لله، وهو شعار الخوارج، بينما جعل في مركز الظهر: الوسط: مذهب النار وإلى جانبه حارساً النار المقدسة^(٦٠).

وأما عملة (عبد الملك بن مروان) فكانت عربية إسلامية خالصة، خالية من الشارات المسيحية، والصور الآدمية، وتعتمد على الشهادتين بالخط الكوفي نقش عليها:

مركز الوجه:

وسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

محيط: محمد رسول الله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله،

ولو كره المشركون.

مركز الظهر:

وسط: الله أحد، الله الصمد، لم يلد، ولم يولد.

محيط: بسم الله، ضرب هذا الدينار في سنة سبع وسبعين^(٦١).

وكانت السكة الإسلامية قبل ذلك تضرب بصورة الإمبراطور البيزنطي فاستبدلها بصورته. وإن كان عبد الملك بن مروان قد ضرب عملة عليها صورته، فربما كان ذلك الإعلاء لشأن الدولة الأموية في مواجهة الدولة البيزنطية، التي حرمت هذا الحق على غير البيزنطية، لذلك دافع "جستنيان الثاني" (٦٦ - ٧٦ هـ / ٦٨٥ - ٦٩٥ م) عن هذا الموقف، وألغى المعاهدة التي كانت بين الطرفين من قبل، تدفع بموجبها الدولة، الأموية أجوراً لنقل الجنود بسكة كانت تحمل صورة الإمبراطور البيزنطي، وعبثاً حاول (عبد الملك بن مروان) إقناع الدولة البيزنطية بقبول سكته مادام وزن الذهب هو المعول عليه، لكن بيزنطة رفضت فتجدد العداء التقليدي بين الطرفين^(٦٢).

وعلى ذلك يمكن اعتبار هذا الطراز الجديد من السكة الإسلامية التي تحمل صورة الخليفة (عبد الملك) بمثابة خطة ثورية في سبيل الإصلاح المالي؛ لأنها كانت في حقيقتها ثورة على نظم السكة القديمة، لإخضاعها لمبدأ التعريب الذي حققه عبد الملك، في جميع الميادين الإدارية، أو مناورة سياسية قصد بها حسن نضج الإمبراطورية البيزنطية، أو محاولة من الخليفة لتحدي مكانة السكة البيزنطية، وسيادتها العالمية، وإظهار للدور الذي يمكن أن تلعبه القوة العربية الجديدة في الميدان الاقتصادي، ثم بعد كل هذا يريد أن يمهد لظهور الطراز الإسلامي من المسكوكات، وهو طراز عام ٧٧ هـ، حتى لا ينصرف رعاياه عن سكته الجديدة إلى السكة البيزنطية المألوفة، ذات الصور. ولقد كان طراز عام ٧٧ هـ عربي إسلامي خالص، خالي من الشارات المسيحية، والصور الآدمية كما أشرنا، ويعتمد على كتابات من الشهادتين بالخط الذي ينتسب إلى الكوفة، وكان على النحو التالي:-

مركز الوجه:

وسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

محيط: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله.

مركز الظهر:

وسط: قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد، ولم يولد.

وفي عام ٧٩هـ كانت الدراهم الإسلامية تحمل مكان الضرب، وقد نقشت على النحو التالي:

مركز الوجه:

وسط: قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

محيط: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون.

مركز الظهر:

وسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

محيط: بسم الله، ضرب هذا الدرهم بدمشق سنة خمس وثمانين^(٦٣).

وفي عهد الخليفة "الوليد بن عبد الملك" (٨٦ - ٩٦هـ / ٧٠٥ - ٧١٥م) ضربت الدراهم وقد نقش عليها:

مركز الوجه:

وسط: قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

محيط: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون.

مركز الظهر:

وسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

محيط: بسم الله، ضرب هذا الدرهم بمرور سنة تسعين^(٦٤).

ولما تولى من بعده سليمان بن عبد الملك (٩٦ - ٩٩هـ / ٧١٥ - ٧١٧م)

وقد ضربت النقود في عهده ونقشت كالتالي:

مركز الوجه:

وسط: قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

محيط: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون.

مركز الظهر:

وسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

محيط: بسم الله، ضرب هذا الدرهم بواسطة سنة سبع وتسعين^(٦٥).

وفي أيام يزيد بن عبد الملك (١٠١-١٠٥هـ / ٧٢٠-٧٢٤م) ضربت النقود الهبيرية (نسبة إلى عمر بن هبيرة الذي ضربها) بالعراق على عيار ستة دنانق نُقش عليها نقش العملة السابقة أيام سليمان بن عبد الملك مع تغيير مكان الضرب بالكوفة بدلاً من واسط. وفي أيام هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ / ٧٢٤-٧٤٣م) ضربت السكة ونقشت كما يلي:

مركز الوجه:

وسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

مركز الظهر:

وسط: محمد رسول الله.

محيط: بسم الله ضرب هذا الفلّس بواسطة سنة عشرين ومائة.

فلما اعتلى مروان بن محمد الخلافة الأموية ١٢٧-١٣٢هـ / ٧٤٤-٧٥٠م) وهو آخر خلفاء بني أمية ضرب الدراهم بالجزيرة على سكة حران إلى أن قُتل وانتزع بنو العباس السلطة من الأمويين^(٦٦).

وهكذا رأينا جهد (الأمويين) المتواصل في تعريب العملة، وتحريرها من السيطرة الأجنبية، لتعبر عن هوية الدولة العربية الإسلامية، وهي إيجابية بالطبع لبني أمية غفل عنها "الجاحظ الذي صب جام غضبه على الأمويين حتى قال: "وقد كانت هذه الأمة لا تجاوز معاصيها الإثم والضلال إلا ما حكيت لك عن بني أمية، وبني مروان وعمالها، ومن لم يذن بكفارهم حتى نجمت النوايت وتابعتها هذه العوام، فصار الغالب على هذا القرن الكفر، وهو التشبيه والجبر فصار كفرهم اعظم من كفر

من مضى في الأعمال التي هي الفسق، وصاروا شركاء من كفر منهم بتولييتهم وترك
إكفارهم^(٦٧).

وفي النهاية لا يخفى "الجاحظ" تعصبه الشديد للموالي، وروحه الشعبوية التي
تنظر للعرب بكل حقدهما حاول التبرأة من ذلك حين قال: "فنحن معاشر الموالي
بقديمنا في العجم أشرف من العرب؛ وبالحديث الذي صار لنا في العرب أشرف من
العجم، وللعرب القديم دون الحديث، ولنا خصلتان جميعاً وافرتان فينا وصاحب
الخصلتين أفضل من صاحب الخصلة، وقد جعل الله المولى بعد أن كان عجمياً عربياً
بولاته، كما جعل حليف قريش من العرب قرشياً بحلفه، وجعل إسماعيل بعد أن كان
أعجمياً عربياً، ولولا قول النبي ﷺ - إن إسماعيل كان عربياً، ما كان عندنا إلا
أعجمياً، لأن الأعجم لا يصير عربياً، كما أن العربي لا يصير أعجمياً^(٦٨).

وهي كلمات تظهر مدى تعصب (الجاحظ) ضد العرب بشكل عام، وليس ضد
الأمويين فحسب مما يُعد تشويهاً للتاريخ الأموي بوجه خاص، والعرب بوجه عام،
ولأسف أن التشويه نبع من بين الكتاب العرب مثل الجاحظ، واليعقوبي والطبري،
وغير ذلك لكن (الجاحظ) كان من خلال رسالته (الناطقة) أشد تشويهاً، لننتقل بعد ذلك
إلى دور كل من فون كريمر (Von Kremer)، وفان فلوتن (Van Vloten) في
تشويه التاريخ الأموي.

المحور الثاني

فون كريمير Von Kremer، وفان فلوتن Van Vloten وموقفهما

من تاريخ بني أمية:

لاشك أن كثيراً من المستشرقين قد نالوا من التاريخ الإسلامي بصفة عامة، والتاريخ الأموي بصفة خاصة مثل :- وات، وماكسيم رودينسون، وماسينيون، وبلاك، وبيكر، وبلاسيوس، وبرنارد لويس، وجولدزيهر، ومونتجومري، وهورجرونجي^(٦٩)، وقسون كريمير، وفان فلوتن. وقد ركزت على الأخيرين في موقفهما من التاريخ الأموي لتأثير الأول في الثاني.

أولاً: فون كريمير وكتابه (الحضارة الإسلامية ومدى تأثيرها بالموثرات الأجنبية).

فون كريمير: مستشرق ألماني ألف كتابه عن أثر اليهودية، والمسيحية والبرسية parsis^(٧٠)، والمانوية^(٧١) في الإسلام، وقد جعله في مقالتين باللغة الألمانية، ثم جاء المؤرخ المسلم الهندي الكبير (خداخش) وترجمه إلى الإنجليزية تحت عنوان (تحصارة الإسلامية) في الجزء الأول من كتابه المسمى (مساهمة في تاريخ الحضارة الإسلامية).

Contribution to the history of Islamic civilization^(٧٢)

وللأسف فإن (خداخش) ذلك المؤرخ الهندي المسلم، وجه في مقدمته طعنة للمسلمين حين قال: "ولنتناول الآن الكلام على حركات الإلحاد المختلفة التي تبدو فيها آثار إسلامية، فمن المقرر أنه في غضون القرن الثامن الميلادي، قامت حركة إلحادية في سبتمانيا بفرنسا، تنكر الحاجة إلى الاعتراف للقسيس بدليل شديد لا يشوبه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، وهو أن الناس يجب أن يعترفوا لله وحده، ومن المعروف جيداً أن الإسلام ليس فيه قُسس، وبذلك ليس فيه اعتراف، ومن الواضح أن هذه الحركة الإلحادية من أثر الأفكار الإسلامية التي لم يستطع المسيحيون في سبتمانيا أن يسلّموا منها تماماً، ومع أن البروتستانت يرفضون

نظرية الاعتراف، فإننا لا نستطيع أن نتجنب التفكير في أن الحركة الإلحادية التي نحن بصددتها بما فيها من عداء للفكرة الكاثوليكية الحقّة، وقرب للإسلام، تدين بظهورها للأفكار الإسلامية المنتشرة»^(٧٣).

وهكذا نرى "خدابخش" كيف عدّ الاعتراف لله وحده بالذنب، حركة إلحادية تأثرت بالتعاليم الإسلامية، علماً بأن ذلك هو المنطق السليم، وبالرغم من تبني البروتستانت هذه الفكرة ضد الكاثوليك، إلا أنه أرجعها إلى الأفكار الإسلامية، ألم يكن ذلك حيد عن الحق، ونيل من العقيدة الإسلامية من مؤرخ مسلم تأثر بالأفكار الغربية. ثم يواصل "خدابخش" هجومه فينظر إلى اغتيال الخليفة "عثمان بن عفان" عام ٣٥هـ / ٦٥٥م على أنه من الحوادث الخطيرة التي تحطمت على أثره قدسية شخصية الخليفة، فكان ذلك نقطة تحول من الحكومة الدينية إلى الملكية، ويقول أيضاً "وقد كانت الكلمة عقب اغتيال الخليفة "عثمان" لقانون القوة، وكان الأمويون بدون نزاع هم أقوى الأحزاب نفوذاً، وأكثرهم عدداً"^(٧٤).

ويمكن لنا تفنيد هذا الرأي ونقول: إنه من الثابت في الشريعة الإسلامية أن المسلمين لا يتدنسون خلفاءهم، بل يتعاملون معهم في إطار الشرع، والمنطق الذي يحكم التعامل بين الراعي والرعية، فلا ننس قول الخليفة أبي بكر الصديق (١١-١٣هـ / ٦٣٢-٦٣٤م) عند مبايعته بالخلافة "أيها الناس قد وليت عليكم، ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ له حقه، والقوي ضعيف عندي حتى آخذ منه الحق إن شاء الله تعالى، لا يدع أحد منكم الجهاد فإنه لا يذعه قوم إلا ضربهم الله بالذل، أطيعوني ما أطيع الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم، قوموا إلى صلاتكم رحمكم الله"^(٧٥). وعن كلمة القوة بعد اغتيال الخليفة عثمان وأنها أصبحت للأمويين، فلا ننسى أن جيوش الخليفة علي بن أبي طالب (٣٥-٤٠هـ / ٦٥٥-٦٦٠م)، كانت الأقوى في الصراع مع "معاوية بن أبي سفيان" في صفين ٣٧هـ / ٦٥٧م حتى عمد معاوية بمشورة "عمرو بن العاص" إلى

رفع المصاحف على أسنة الرماح، طلباً للتحكيم بعد تقدم قوات الخليفة علي في ميدان القتال.

ثم يذكر "خدابخش" أن الفريق الإسلامي الأكثر تديناً (العلويون) قد غضبوا من الحكومة الأموية، وأن الحسين بن علي قد أرسل كتاباً إلى معاوية، على رواية "ابن قتيبة" قال فيه "أما بعد فقد جاءني كتابك تذكر فيه أنه انتهت إليك عني أمور لم تكن تظنني بها رغبة بي عنها، وأن الحسنات لا يهدي لها ولا يسد إليها إلا الله تعالى، وأما ما ذكرت أنه رقي إليك عني فإنما رقا الملاقون المشاؤون بالنميمة، المفرقون بين الجمع، وكذب الغاؤون المارقون ما أردت حرباً، ولا خلافاً، وإنني لأخشى الله في ترك ذلك منك ومن حزبك القاسطين المحنين، حزب الظالم وأخوان الشيطان الرجيم، ألسنت قاتل حجر وأصحابه العابدين المخبتين الذين كانوا يستفظعون البدع ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فقتلتهم ظلماً وعدواناً من بعد ما أعطيتهم المواثيق الغليظة والعهود المؤكدة، حراة على الله واستخفافاً بعهده، أو لست بقاتل عمرو بن الحمق الذي أخنفت وأبليت وجهه العبادة فقتلته من بعد ما أعطيتهم من العهود ما لو فهمته العصم فنزلت من شعف الجبال، أو لست المدعي زياداً في الإسلام، فزعمت أنه ابن أبي سفيان، وقد قضى رسول الله ﷺ أن الولد للفراس وللعاهر الحجر، ثم سكتته على أهل الإسلام، يقتلهم ويقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، ويصلبهم في جذوع النخل، سبحانه الله يا معاوية لكأنك لست من هذه الأمة وليسوا منك، أو لست قاتل الحضرمي الذي كتب إليك فيه زياد أنه علي دين علي كرم الله وجهه، ودين علي هو دين ابن عمه ﷺ الذي أجلسك مجلسك الذي أنت فيه، ولولا ذلك كان أفضل شرفك وشرف آبائك تجشم الرحلتين رحلة الشتاء والصيف فوضعها الله عنكم بنا منة عليكم، وقلت فيما قلت لا ترد هذه الأمة في فتنة وإنني لأعلم لها فتنة أعظم من إمارتك عليها، وقلت فيما قلت انظر لنفسك ولدينك ولأمة محمد، وإنني والله ما أعرف أفضل من جهادك فإن أفعل فإنه قرينة إلى ربي، وإن لم أفعله فاستغفر الله لديتي وأسأله التوفيق لما يحب ويرضى... وإنني

لأرجو أن لا تضر إلا نفسك ولا تمحق إلا عملك واتق الله يا معاوية واعلم أن لله كتاباً لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، واعلم أن الله ليس بناس لك قتلك بالظنة وأخذك بالتهمة وإمارتك صبيها يشرب الشراب ويلعب بالكلاب، ما أراك إلا وقد أوبقت نفسك وأهلك دينك وأوضعت الرعية والسلام" (٧٦).

ولو تأملنا الكتاب لرأيناه أولاً هو رد على كتاب قد أرسله "معاوية" من قبل، لم يسورده (خدابخش) رغم وجوده عند (ابن قتيبة) الذي اعتمد عليه فيما نقله ودان له بالفضل ونص الكتاب هو "أما بعد: فقد انتهت إليّ منك أمور لم أكن أظنك بها رغبة عنهما، وأن أحق الناس بالوفاء لمن أعطى بيعة من كان مثلك، في خطرك وشرفك، ومنزلتك التي أنزلك الله بها، فلا تنازع إلى قطيعتك، واتق الله، ولا تُردن هذه الأمة في فتنة، وانظر لنفسك ودينك وأمة محمد، ولا يستخفك الذين لا يوقنون" (٧٧).

وفي هذا الكتاب يُعند معاوية مناقب الحسين بن عليّ، ويدعوه إلى الاتفاق، وعدم الجنوح حتى لا تُطلّ الفتنة برأسها ثانية، حفاظاً على وحدة الأمة، وكان بالطبع لا بد من رد، فكان الذي أوضحناه، والذي جاء طبيعي في سطره الأول ثم بدأ بعد ذلك يوضح سلبيات معاوية بل ويذلل منه مما يوحى بأن النص غير متسق المعنى فلا تتمشى نهاية الكتاب مع مقدمته فالكلام دخيل، ولعل عبارة "أولست قاتل الحضرمي الذي كتب إليك فيه زياد أنه على دين عليّ كرم الله وجهه، ودين عليّ هو دين ابن عمه ؑ" لدليل على تعصب الاثنيتين (ابن قتيبة) الذي لم يُخف تشييعه وكذلك (خدابخش) الذي لم يحص ما نقل.

ثم يسوق "خدابخش" حواراً بين (عبد الملك بن مروان) وبين (الزهري) فيما نقل على لسان (ابن الصلاح) في رحلته، يُعلي فيه من قدر الموالي، في مواجهة العنصر العربي على غرار (الجاحظ)، فيذكر أن (عبد الملك) كان يسأله عن يسود الناس في كل من (مكة، واليمن، ومصر، والشام، والجزيرة، وخراسان، والبصرة)، وكان (الزهري) يجيبه بأنهم من (الموالي). وما إن وصل في الحديث إلى (الكوفة) حتى تنفس (عبد الملك) الصعداء عندما قال له (الزهري) إن سيد القوم بها هو

(إبراهيم النخعي) العربي الأصل، فقال (عبد الملك): ويلك يا زهري فرجت عني والله لتسودن الموالي على العرب، حتى يُخطب لها على المنابر وإن العرب تحتها، قال قلت: يا أمير المؤمنين إنما هو أمر الله ودينه فمن حفظه ساد ومن ضيعه سقط^(٧٨). وبنظرة على هذا الكلام يمكن القول: أنه ليس من المعقول أن يكون (عبد الملك بن مروان)، وهو على قمة الجهاز الحاكم في الدولة لم يعرف عماله، هل هم من العرب أم من الموالي، وفوق ذلك كيف يترك هذا الخليفة كل هؤلاء الموالي يسودون ويحكمون في بلاده، بل وكيف يعقل أن يتوقع (عبد الملك) سيادة الموالي، وتقزيم العرب، وهو الذي سعى بكل ما يملك إلى تعريب الدولة، أعتقد أن هذا الكلام بعيد كل البعد عن جادة الطريق، وتعصب واضح ضد الأمويين على وجه الخصوص. أما (فون كريمر) صاحب هذا الكتاب فيذكر أن الديانة الإسلامية ديانة جديدة جافة، شنت حرباً ضد النظم الدينية القديمة الراقية^(٧٩)، وهو كلام لا يحتاج إلى نقد، فهو مرفوض شكلاً وموضوعاً لأن رقي الديانة الإسلامية في كافة سماتها لا يحتاج إلى دليل.

ثم يُرجع (فون كريمر) تسامح الأمويين مع المسيحيين وإقامة بعضهم في بلادهم، إلى حياة اللهو والترف التي عاشوا فيها^(٨٠)، ناسياً قانون (النسيبة) لاينشتين، فليس بالضرورة أن ينسلخ الجزء (اللهو) عن الكل، وإلا فكيف وصل الأمويون بالمسلمين إلى كل هذه السيادة على أكبر مساحة جغرافية سيطرت عليها الدولة الإسلامية من الصين شرقاً حتى فرنسا غرباً، بل وعمل الأمويون جاهدين على تعريبها سواء في اللغة، أو العملة، أو الدواوين.

وعن تعامل المسلمين مع أهل البلاد المفتوحة يذكر (فون كريمر) أنهم عاملوهم معاملة العبيد، وأثقلوا كاهلهم بأنواع مختلفة من الأعباء، وقد أثر عن الخليفة (عمر بن الخطاب) أن حرم علي العرب امتلاك الأراضي وزراعتها، لكي يجعلهم طبقة عسكرية ممتازة، تعمل على انتشار الإسلام هنا وهناك^(٨١).

وهذا اتهام خطير للخليفة (عمر بن الخطاب)، فقد عامل أصحاب البلاد المفتوحة معاملة حسنة فيذكر القاضي (أبو سيف ت ١٨٢هـ) أن (عمر بن الخطاب) كان إذا استعمل رجلاً أشهد عليه رهطاً من الأنصار وغيرهم واشترط عليه أربعاً: أن لا يركب برذوناً، ولا يلبس ثوباً رقيقاً، ولا يأكل نقياً، ولا يغلق باباً دون حوائج الناس، ولا يتخذ صاحباً. وبينما كان يمشي في بعض طرق المدينة إذ هتف به رجل: يا (عمر) أترى هذه الشروط تتجيبك من الله تعالى، وعاملك (عياض بن غنم) على (مصر)، وقد لبس الرقيق، واتخذ الحاجب، فدعا (محمد بن مسلمة) وكان رسوله إلى العمال بعثه وقال: انتهت به على الحال التي تجده عليها، قال: فأناه فوجد على بابه حاجباً، فدخل فإذا عليه قميص رقيق، قال: أجب أمير المؤمنين فقال: دعني أطرح على قبائي، فقال: لا، إلا على حالك هذه. فقال، فقدم به عليه، فلما رآه عمر قال: انزع قميصك، ودعا بمدرعة صوف وبربضة من غنم وعصا فقال: لبس هذه المدرعة. وخذ هذه العصا وارع هذه الغنم، واشرب واسقي من مر بك، واحفظ الفضل علينا. أسمعت؟ قال: نعم والموت خير من هذا، فجعل يردد لها عليه ويردد الموت خير من هذا، فقال عمر: ولم تكره هذا، وإنما سمي أبوك غنماً لأنه كان يرعى الغنم. أترى يكون عندك خير؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين قال: انزع، وردّه إلى عمله. قال: فلم يكن له عامل يشبهه^(٨٢).

وهكذا ضرب لنا (عمر بن الخطاب) مثلاً نظرياً وعملياً في معاملة أهالي البلاد المفتوحة، فلم يترك عامله (عياض بن غنم) ينعم بما نعم دون حساب، وهناك الأمثلة العديدة على حسن معاملة المسلمين لأهالي البلاد المفتوحة، ويبدو أن (فون كريمر) تنسب لذلك فناقض نفسه قائلاً عن جباية الضرائب: "كانت تفرض ضريبة الرأس وتجبي على الوجه التالي: (١) الطبقة العليا ٤٨ درهماً (٢) الطبقة الوسطى ٢٤ درهماً (٣) الطبقة السفلى ١٢ درهماً، وكان النساء والمسنون مع ذلك يعفون من ضريبة الرأس، وكانت تجبي فقط من الرجال البالغين^(٨٣)."

وفي ذلك قال (أبي يوسف) عند جباية الضرائب أنها تكون: ثمانية وأربعون درهماً على الموسر مثل الصيرفي، والبرز، وصاحب الضيعة، والتاجر، والمعالج الطبيب، وكل من كان منهم بيده صناعة وتجارة يحترف بها أخذ من أهل كل صناعة وتجارة على قدر صناعتهم وتجارتهم: ثمانية وأربعون درهماً على الموسر، وأربعة وعشرون درهماً على الوسط، واثنان عشر درهماً على العامل بيده مثل الخياط والصباغ والإسكافي والخرّاز. وكان الوالي يوصي بأن لا يكون عسوفاً لأهل عمله، ولا محتقراً لهم، ولا مستخفاً بهم^(٨٤).

وبعد حديث (فون كريمير) عن الشيعة المغالية التي تُقدّس "علياً بن أبي طالب" لدرجة الألوهية، ينتقص من العرب قائلًا "على أنه من الظلم أن ينسب الأثر الأكبر في أصل الشيعة إلى الأفكار الشرقية القديمة فقط التي ربما كانت فارسية، لأننا نجد بين أوائل الشيعة وأقدرهم رجالاً ممتازين من أصل عربي خالص^(٨٥). وكان (فون كريمير) يلصق تهمة المغالاة للعرب وليس للشيعة، وهذا تشويه للحقائق وخلط للأوراق.

وينقل (فون كريمير) عن صاحب كتاب (الأغاني) الذي لا يتسم بالحيادة التاريخية، بل يعتمد على الأسلوب القصصي، أن الخليفة (الوليد بن يزيد بن عبد الملك ١٢٥-١٢٦هـ / ٧٤٢-٧٤٣م) كان يعلق حول عنقه سلاسل ذهبية مرصعة بالأحجار الكريمة يُغريها يومياً^(٨٦).

وبالطبع أخطأ فون كريمير في نقله هذا الكلام دون تمحيص، فليس من المعقول أن ينشغل الخليفة بتغيير السلسلة يومياً في الوقت الذي كانت تعاني فيه الدولة كثيراً من المشاكل والفتن الداخلية في تلك الآونة التي اقتربت فيها من نهايتها.

ثم يذكر "فون كريمير" إن (هشام بن عبد الملك ١٠١-١٢٥هـ / ٧١٩-٧٤٢م) استقبل (إسماعيل بن يسار) وهو فارسي التمس حماية عربية، فتمتع بحماية قبيلة (تيم)، لكنه كان لا يُخفي تعصبه لفارسيته، فدخل على (هشام بن عبد الملك) الذي استقبله في قلعته بالرصافة، وجلس على حافة (بركة) من الرخام،

وطلب إليه أن يقول شعراً، فأنشد مفتتاً بأصله الفارسي، وعندئذ أمر الخليفة هشام بإلقائه في البركة حتى كاد يموت غرقاً ثم نفاه إلى الشام.

وهنا نتساءل: هل كان إسماعيل سباحاً حتى يلقى في البركة ولا يغرق، وهل يعقل أن يلقى في البركة لكونه افتخر بمجاده الفارسية، ثم إن هذا الكلام ليس له مصدر فمن أين أتى به فون كريم.

وصفوة القول: فإن "فون كريم" وخدايش لم يخفيا تشويههما للتاريخ الإسلامي عامة، وتاريخ الأمويين على وجه الخصوص، مما يدعونا لمحاولة قراءة هذه الأعمال وغيرها وإعادة تنقيتها مما علق بها من زيف الحقائق وخلط الأوراق، ولنخرج الآن على (فان فلوتن) لنرى تشويهه أيضاً للتاريخ الأموي. ليزداد حافظنا لمحاولة إعادة التاريخ الأموي.

ثانياً: فان فلوتن Van vloten وكتابه السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات^(٨٨).

ألف (فان فلوتن) كتابه (السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية)، وقام بترجمته والتعليق عليه الدكتور حسن إبراهيم حسن عام ١٩٣٤م، وقد استهل المؤلف كتابه بالنيل من المسلمين حين قال "أصبح الإسلام بفضل ذلك النفوذ الذي كان يتمتع به الرسول ديناً قوياً قام بحد السيف، وانتشر بين الشعوب عن طريق الإنذار والوعيد"^(٨٩) وبالطبع هذا تحامل من (فان فلوتن) لا يقبل الشك إذ أنه لم يلتفت إلى قول الحق تبارك وتعالى "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ" (سورة البقرة ٢٥٦).

ثم يقول "لم يكن الغرض من الفتوحات الإسلامية على هذه الصورة هو إدماج شعب في آخر، أو العمل على نشر دعوة دينية معينة، وإنما هو احتلال بقوة السيف"^(٩٠)، ونسي قول الله جلّ وعلا "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ" (الحجرات ١٣). فلم

يعقل إذن أن يدعو القرآن الكريم إلى التعارف، والتعاون بين الشعوب، ويدّعي (فان فلوطن)، على المسلمين الاحتلال بقوة السيف.

بعد ذلك يصور (فان فلوطن) الغزو الإسلامي على أنه احتلال بوجه عام من شعب لشعب آخر يعيش على حسابه، وهو نفس ما لاحظته (فون كريمير) من قبل حين قال (كان أهل الولايات المغلوبة يحرقون ويبيذرون، والمسلمون يحصدون، ولا عمل لهم سوى الحرب وشن الغارات)^(٩١) ونسي (فان فلوطن) أن المسلمين كانوا يوفرون الحماية لأصحاب هذه البلاد حتى يمكنهم القيام بأعمالهم المختلفة.

ثم يقول "وينبغي أن لا يفوتنا أن الفتح العربي على حالته هذه، وإن كان معقولاً في بادئ الأمر، فقد كان لزاماً أن يصبح غير محتمل، اللهم إلا بقدر ما كان يُرحب به من النظم الجديدة التي كان يقتضيها ذلك الفتح نفسه، فغلطة الفاتحين من العرب إذن وعلى رأسهم الخلفاء هي إهمال تلك الحقيقة، وإذا تصدينا للتدليل على أن السيادة العربية لم تأت بخير مطلقاً للشعوب التي أخضعها، فلكي نبين أن العرب قد أبوا في الوقت الملائم قبول التطورات التي كانت تقتضيها حال تلك البلاد"^(٩٢).

وإن كان (فان فلوطن) يتندر بالفتح الإسلامي، ويعتبره لا يقدم خيراً، ولا يقبل التصورات التي تقتضيها الظروف، فإنه قد ناقض نفسه في نفس الصفحة إذ يقول "وقد احتفظ المسلمون بالنظام القديم الذي سنّه (عمر بن الخطاب) لجباية الضرائب، وأقاموا على جبايتها موظفين من أهالي تلك البلاد، ولم تكن الضرائب التي فرضها (عمر) فادحة على ما ذهب إليه بعض المؤرخين، هذا إلى ما كانت تقوم به الحكومة العربية من بناء الطرق، وحفر الترع، وتوطيد الأمن، وما إلى ذلك من ضروب الإصلاح"^(٩٣). وعلى ذلك يتضح التناقض تماماً، فبعد اتهامه الفتح بالعسف وعدم الأخذ بمتطلبات الحياة عاد ليناقض نفسه كما رأينا.

ثم يقول (فان فلوطن) عن الفتوح الإسلامية في صدر الإسلام: إن ما أثر عن الفاتحين من العرب في صدر الإسلام، وإن كان يدل على ما كان عندهم من النزاهة والزهة في حطام الدنيا، والإخلاص للمصلحة العامة فإن الأتانية والجشع لم يلبثا أن

وَجَدَا طريقيهما إلى النعيم والثراء، ذلك الثراء الذي لم يكن مألوفاً لهم. والذي كان أقرب إلى إفساد النفوس منه إلى تهذيب الأخلاق^(٩٤).

وهنا يغالط (فان فلوتن)، الحقائق الثابتة، لأن الثراء كان موجوداً لدى العرب، فهم أهل تجارة لموقع بلادهم المتميز بين الشرق والغرب، فضلاً عن أن الثراء يمكن أن يفسد الناس، لكن تهذيب الأخلاق يكون دوماً من الدين.

كما يتهم (فون كريمير) العصر الأموي بالاستدانة، فيقول (وطالما كان يغشوا السترف وينتشر الفساد تاركاً وراءه الكثير من الحاجات الجديدة من متطلبات الحياة الملحة، وكانت الاستدانة هي الوسيلة الفذة لإشباع تلك الحاجات. وهي بعينها التي مهدت السبيل لقيام المؤامرات كما كانت الحال في روما، ومن ثم كانت الثورة ضرورة لإرضاء جشع الدائنين، فكثيراً ما كانت تُتخذ ذريعة للاستيلاء على ما في بيت المال من الأموال)^(٩٥)، ونسي (فان فلوتن) أن العامل الاقتصادي لم يكن هو محرك الثورة وحده، ولكن هناك عوامل أخرى سياسية، واجتماعية، ونفسية، ودينية، وغير ذلك.

وينال (فان فلوتن) من الغزو والجهاد في سبيل الله على أنه بدافع مادي فيقول (على أنه كانت هناك وسيلة أسهل وأشرف من ذلك كثيراً، وهي الغزوات وشن الغارات على الكفار، وطالما كان الدافع إلى ذلك هو شره الولاة، والقواد. أكثر من الرغبة في نشر الدين كما يظهر لنا ذلك في بلاد خراسان خاصة)^(٩٦).

وللرد على ذلك نقول: لم يكن أبداً شره الولاة والقواد هو الدافع للغزوات وليس لنشر الإسلام، لأن المال سريعاً ما ينفذ، بينما القيم والثوابت الدينية هي التي تبقى، وهي المحرك الديناميكي لغذاء القلوب، وإشباع النفوس.

وإن كان (فان فلوتن)، يتخذ من خراسان مثلاً لذلك، فقد أخطأ لأن خراسان كانت بمثابة القاعدة التي انطلقت منها الجيوش الإسلامية لنشر الدين الإسلامي بآسيا الوسطى، حتى كانت بعض بلدانها مثل: بخارى، وسمرقند، وغيرهما منارة للعلم

أفرزت العديد من العلماء الذين كانوا ملئى السمع والبصر، وخطوا أسماءهم بأحرف من نور في سجل الحضارة الإسلامية.

ويستكلم (فان فلوتن) بعد ذلك على فتوح بعض البلدان مثل (طبرستان^(٩٧))، وطخارستان^(٩٨)، وبلاد ما وراء النهر^(٩٩) (Transorania) وأن هذه البلاد كانت تعقد محالفات مع المسلمين أيام الأمويين لمنحهم الحرية الدينية، وشيء من الاستقلال، ودفع ضرائب مقررة، لكن سكان تلك البلاد كانوا كثيراً ما ينقضون المعاهدات، مما يدفع المسلمين إلى شن الغارات، وتخريب البلاد، وسبي النساء، ولكن الغنائم مغرية، فقد شن بعض الفاتحين غاراتهم على بعض الولايات قبل إعلان الحرب عليها، ويستشهد في ذلك بالبلاذري^(١٠٠).

وبقراءة البلاذري عن طبرستان نجده يذكر أن (مصقلة بن هبيرة) ولي أمر طبرستان أيام معاوية بن أبي سفيان فدخلها فكاده العدو وأروه الهيبة حتى توغل في بلادهم، فأخذوا عليه المضايق وهلك ذلك الجيش ومعه (مصقلة) حتى أصبح مثلاً بين الناس (حتى يرجع مصقلة من طبرستان)، ثم تولى أمر طبرستان (محمد بن الأشعث بن قيس الكندي) من قبل عبيد الله بن زياد، فصالح أهلها ثم أمهلوه حتى دخل فأخذوا عليه المضايق وقتلوا ابنه أبا بكر، ثم سار إليها (يزيد بن المهلب) فاستجاش الأصبهني الديلم فقدموا له المساعدة ليقاتل (يزيد) بعد ذلك صالحه يزيد على أربعة آلاف درهم، وسبعمائة ألف درهم مثاقيل كل سنة، وكان أهل طبرستان يؤدون الصلح تارة ويمتنعون تارة أخرى فيحاربون ويسالمون حتى كانت أيام مروان بن محمد (١٢٧ - ١٣٢ هـ / ٧٤٤ - ٧٤٩ م) فغدروا ونقضوا^(١٠١).

وهكذا كان أهل طبرستان أهل غدر ومكيدة، وكان لابد من معاملتهم بالشدة حتى يستقيم أمر الدعوة الإسلامية هناك، ولم يذكر (البلاذري) كما رأينا الغارات التي قام المسلمون بها دون إعلان الحرب، ولا السبي للنساء وغيرها. وبالرغم من أنه من الطبيعي عندما تقوم بعض البلدان بنقض المعاهدات أن تتعرض لرد فعل المسلمين إلا أن (البلاذري) لم يذكر ذلك، فعلم اعتمد (فان فلوتن) في كلامه، إنه تعصب وتحامل

دون أدنى شك، ومما يؤيد ذلك أنه اعتبر فتوح (يزيد بن المهلب بن أبي صفرة) في جرجان وطبرستان ضرباً من قُطَاع الطرق^(١٠٢).

ثم يعرج فان فلوتن على (سمرقند)، ويتخذها مثلاً في فتحها عنوة دون إعلام أهلها فيقول "فتحت تلك المدينة أبوابها لسعيد بن عثمان بعد أن أبرمت بينه وبينها معاهدة، ودفعت له سبعمائة ألف درهم، كما قَدِّمَتْ له مائة ألف من سكانها رهائن، ثم استولى عليها (قتيبة بن مسلم) فطرد أهلها، واحتلت جنوده مساكنها، كما روى ذلك مؤرخوا العرب على الرغم من أن سكان هذه المدينة لم يخرجوا على تلك المعاهدة التي كانت بينهم وبين سعيد بن عثمان"^(١٠٣).

وفي هذا السياق يقول (الترشخي) أحد المصادر الرئيسية في فتح بلاد ما وراء النهر، "لما فرغ سعيد بن عثمان من أمر (بخارى)، ذهب إلى (سمرقند والسغد)، وقام بحروب كثيرة، وكان النصر حليفه، ولم يكن بسمرقند يومذاك ملك. وأخذ من سمرقند ثلاثين ألفاً من الرقيق وأموالاً طائلة"^(١٠٤).

فلم تفتح المدينة أبوابها كما قال فان فلوتن، ولم يأخذ سبعمائة ألف درهم كما ذكر، ولم تقدم له المدينة مائة ألف من سكانها، بل أخذ ثلاثين ألفاً، وحتى هذا العدد أرى أنه مبالغ فيه بالنسبة لزمان ذلك الحدث.

ويذكر (فان فلوتن) أنه عندما ارتقى (عمر بن عبد العزيز) عرش الخلافة شكاً إليه أهل سمرقند تلك الحالة الجائرة، فأمر أحد قضاته بالنظر في هذه المسألة، فقصى بينهم بحكم يكاد يخفي ما انطوى عليه من الخبث حتى على أشد الناس نزاهة، وذلك أن يتقابل الفريقان من العرب ومن أهل سمرقند تحت أسوار المدينة. وأن يؤخذوا بالقوة أو أن تعقد معهم محالفة جديدة. ومعنى ذلك أنه إذا انتصر العرب (وهو ما كان راجحاً). عاملوا أهل (سمرقند) معاملة من فتحت بلادهم عنوة، اللهم إلا إذا فضلوا قبول ما عسى أن يفرض العرب عليهم من الشروط، ومن الجلي أن حكم ذلك القاضي لم يغير تلك الحالة في شيء"^(١٠٥).

ولو نظرنا إلى كلام (فان فلوتن) هذا، لرأيناه يحمل النقيضين، فمن ناحية يُعبر عن النيل والانتقاص من العرب وفكرهم الإسلامي، وهو رأي (فان فلوتن). وفي نفس الوقت يُعبر عن العدالة، والنزاهة التي تُحل بها المشكلات الدولية بطرق مثلى يحتاجها مجتمع اليوم. فعمر بن عبد العزيز، لم ينتظر آراء، ولا اجتماعات ولا مناقشات حول هذه المشكلة، بل كلف القاضي (جميع بن حاضر الباجي) بالتحقيق في الأمر وإنهاء المشكلة، وبالفعل أصدر القاضي بعد التحقيق أمره بإخراج المسلمين من سمرقند، لكن أهل سمرقند رضوا بالموقف وانتهت المشكلة، ولعلنا نستوضح الموقف أكثر من خلال ما أورده كل من البلاذري، وابن الأثير.

يقول (البلاذري) "غزا قتيبة أهل سمرقند، وكانت ملوك السغد تنزلها قديماً، ثم نزلت اشتيخي، فحصر قتيبة أهل سمرقند، والتقوا مراراً فافتتلوا، وكتب ملك السغد إلى ملك الشاش، فأتاه في خلق من مقاتلته، فلقيهم المسلمون فاقتتلوا أشد قتال، ثم إن قتيبة أوقع بهم وكسرهم فصالحه (غوزك) على ألفي ألف ومأتي ألف درهم في كل عام وعلى أن يصلي في المدينة، فدخلها وقد اتخذ له غوزك طعاماً فأكل وصلى واتخذ مسجداً وخلف بها جماعة من المسلمين فيهم الضحاك بن مزاحم صاحب التفسير، ويقال: إنه صالح قتيبة على سبعمائة ألف درهم، وضيافة المسلمين ثلاثة أيام، وكان في صلحه بيوت الأصنام والنيران فأخرجت الأصنام فسلبت حليتها وأحرقت، وكانت الأعاجم تقول أن فيها أصناماً من استخف بها هلك فلما حرقها قتيبة بيده أسلم منهم خلق، فقال المختار بن كعب الجعفي في قتيبة:

دوخ السغد بالقبائل حتى ترك السغد بالعراء قعوداً^(١٠٦)

ومن خلال تلك الكلمات لم نلمح غدراً من قتيبة بأهل سمرقند، بل حرب نزيهة بين الطرفين انتهت بانتصار قتيبة، وتم الصلح ودخل المدينة وصلى بها، ولم يطرد أهلها منها، وإلا فمن الذي صالحه.

ثم يورد (البلاذري) نقلاً عن (أبي عبيدة) أنه لما استُخلف عمر بن عبد العزيز وفد عليه قوم من أهل (سمرقند) فرفعوا إليه أن (قتيبة) دخل مدينتهم وأسكنها

المسلمين على غدر فكتب عمر إلى عامله يأمره أن يُنصب لهم قاضياً ينظر فيما ذكروا، فإن قضى بإخراج المسلمين أخرجوا، فنصب لهم جميعاً بن حاضر الباجي فحكم بإخراج المسلمين على أن ينادوهم على سواء فكرة أهل مدينة سمرقند الحرب وأقروا المسلمين فأقاموا بين أظهرهم^(١٠٧).

ويذكر (ابن الأثير) أن أهل (سمرقند) طلبوا من سليمان بن أبي السرى أن يأذن لهم بإرسال وفد إلى الخليفة (عمر بن الخطاب) لعرض مشكلتهم عليه، فأذن لهم، واستقبلهم (عمر)، وعلى أثر اللقاء كتب إلى (سليمان) "أن أهل (سمرقند) شكوا ظلماً وتحاملاً من قتيبة عليهم حتى أخرجهم من أرضهم، فإذا أتاك كتابي فأجلس لهم القاضي فلينظر في أمرهم فإن قضى لهم فأخرج العرب إلى معسكرهم كما كانوا قيل أن يظهر عليهم قتيبة. فأجلس لهم سليمان (جميع بن حاضر) القاضي، فقضى أن يخرج عرب سمرقند إلى معسكرهم، وينادوهم على سواء فيكون صلحاً جديداً، أو ظفراً عنوة، فقال أهل الصغد: بل نرضى بما كان ولا نحدث حرباً وتراضوا بذلك^(١٠٨).

ويؤكد بن سلام: أن بلاد خراسان يقال إنها أو أكثرها فتحت صلحاً على يدي عبد الله بن عامر بن كريز، وهذا في دهر عثمان، وأما ما وراء ذلك فإنها افتتحت بعد على يدي سعيد بن عثمان بن عفان، والمهلب بن أبي صفرة، وقتيبة بن مسلم وغيرهم.

وفي موضع آخر يقول "ابن سلام" "إن الروم صالحت معاوية على أن يؤدي إليهم مالاً، وارتهن معاوية منهم رهناً، فجعلهم ببعلك، ثم إن الروم غدرت، فأبى معاوية والمسلمون أن يستحلوا قتل من في أيديهم من رهنهم، وخلّوا سبيلهم، واستفتحوا بذلك عليهم، وقالوا: وفاء بغدر خير من غدر بغدر"^(١٠٩).

وعلى ذلك يتضح أن ما ذهب إليه (فان فلوتن) في كلامه على سمرقند بعيد عن الدقة التاريخية، وقريب من النيل والتحامل على بني أمية. فالسمة الغالبة هي الفتح صلحاً، وكانت الحرب هي الخيار الأخير.

ويواصل (فان فلوتن) نظراته التعصبية ضد العمال والفلاحين في عصر بني أمية فيقول "فقد كان كل واحد منهم يجعل نصب عينيه مصلحته الشخصية قبل كل شيء، أما الإسلام والعمل على نشره فقد ظل أمراً ثانوياً، من ذلك أن يزيد بن المهلب لم يقنع بولاية بلاد العراق التي كانت لا تفي بحاجاته، وطمع في ولاية خراسان لما عساها أن تدره عليه من الثروات الضخمة والأموال الكثيرة، وقد أشد أحد الشعراء عند وفاة المهلب بن أبي صفرة قتلًا:

ألا ذهب الغزو المقرب للغنى ومات الندى والجود بعد المهلب^(١١٠)

ولا غرو فقد كان سقاء ذلك اليمني (المهلب) وبذخه عظيمين، حتى أنه على الرغم من تجريده من جميع ممتلكاته حين اعتزل الإمارة ظل مديناً لبيت المال بمليون درهم، دفع منها مائتي ألف ثمن ما باعه من مجوهرات ومنقولات زوجته. ثم سدد أحد موالي أسرته (وكان عاملاً في بيت المال) ثلاثمائة ألف دينار، وأما ما تبقى فقد أداه عنه عمه والي مدينة (اصطخر) إذ ذاك، وبلغ ما كان للحجاج قبل يزيد بن المهلب ستة ملايين من الدراهم لم يستوف (الحجاج) منها سوى ثلاثمائة ألف^(١١١).

وهكذا يزداد التناقض تأكيداً فيما يروي (فان فلوتن)، فهو يذكر أن العمال يجعلون نصب أعينهم المصلحة الشخصية قبل كل شيء، أما الإسلام وانتشاره فقد أصبح مبدءاً ثانوياً، وأن (يزيد) لم يقنع بما في يده من بلاد فأراد أن يأخذ (خراسان) لما تدره عليه من دخل. ونسي (فان فلوتن) أن خراسان كانت قاعدة مهمة للفتح الإسلامي، انطلقت منها جيوش الغزو شرقاً إلى الصين، والهند، وجنوب روسيا وغيرها حتى رفرفت راية الإسلام هناك، فلم تكن خراسان مطمئناً لكونها قاعدة لها نظام ثابت في إدارتها لأهميتها كمفتاح للشرق آنذاك. كما أن (المهلب) أو ابنه (يزيد) لو كانا كما ذكر لاكتنزا الأموال لأنفسهما، ولما كان المهلب يصرف بهذا البذخ الذي قيل فيه شعراً، ولما مات مديوناً يسدد عنه أقرباؤه، فأين المطامع الشخصية التي أعاققت الفتوح الإسلامية، وكانت رايات الإسلام تخفق في الصين وجنوب روسيا شرقاً، وفي أسبانيا وفرنسا غرباً.

ثم يعقد (فان فلوتن) مقارنة، بين ما امتاز به الخلفاء الراشدين من البساطة في العيش، وما طرأ من تغيير في عصر الأمويين، ثم يتراجع عن موقفه بعد ذلك قائلاً: ليس من العدل أن تنتهم الأمويين وخذّهم بذلك، في الوقت الذي كان فيه أبناء هؤلاء الرجال الذين تم على أيديهم فتح القادسية واليرموك، متأثرين بنفس هذه النزعة التي تأثر بها آبائهم الثملون بنشوة هذه الانتصارات التي أحرزوها بسيوفهم^(١١٢).

ثم يتندر بهذه الفتوح قائلاً: ولم يكن بدّ من أن يكون هناك ثمة أثر عكسي لتلك الفتوحات، وذلك ما حدث فعلاً، وإلى القارئ ما كتبه (المسعودي) عن النتائج المحتملة لذلك الفتح، تلك العبارة التي تعتبر فريدة في بابها، وقد ظهر أثر ذلك لأول مرة في عهد عثمان بن عفان، مما حدا بذلك المؤرخ النزيه أن يقول "ولم يكن مثل ذلك في عصر عمر بن الخطاب، بل كانت جادة واضحة، وطريقة بيّنة، فأين عمر عن ذكرنا، وأين هو عما وصفنا"^(١١٣).

فهل هناك تحامل أكثر من هذا، فقد مجدّ (المسعودي) ونزّهه على ما أورده، وبالبحث فيما كتبه (المسعودي) تبين خطأ (فان فلوتن)، فقد وردت هذه العبارة عند حديثه عن ثراء بعض الصحابة مثل: الزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، وآخرين، ولم يذكر ذلك عن الفتوح، فهو إذن خلط للأحداث، فضلاً عن أن كلام (المسعودي) انتهى عند كلمة "وطريقة بيّنة"^(١١٤) فمن أين أتى (فان فلوتن) بالجملة الأخيرة، فهو مما لا شك فيه بُعد عن النزاهة والصدق، وخلط للأوراق.

كما كان (فان فلوتن)، يُقحم النصوص في غير موضعها، فهو كما ذكرنا آنفاً أقحم نصاً أيام الخليفة (عثمان) ليس في موضعه، والآن وهو يتحدث عن (سجستان)^(١١٥) يقول: وقد قال (رُئيل) أمير سجستان يوماً لأصحابه "ما فعل قوم كانوا يأتون خماص البطون (جياج) سود الوجوه من الصلاة، نعالهم خوص؟ فقد كانوا أوفى منكم عهداً وأشدّ بأساً، وإن كنتم أحسن وجوهاً"^(١١٦).

ولسو سألنا (فان فلوتن) متى قال "رتبيل" هذه العبارة لأجاب (البلاذري): أنه نطق بها في مرحلة ضعف الدولة الأموية، وكان (فان فلوتن) لاهم له إلا البحث عن السلبيات فقط، وقد نسي دور كل من (عبد الرحمن بن سمر بن حبيب بن عبد شمس، والربيع بن زياد الحارثي، وعبد الله بن أبي بكر - وقد صالح رتبيل - وعاد بن زياد) في فتح (سجستان)، وكانت جهودهم أيام "معاوية بن أبي سفيان". وفي أيام "يزيد بن معاوية" كان هناك دور "سلم بن زياد"، و "يزيد بن زياد"، و "طلحة بن عبد الله الخزاعي"، و "عبد العزيز بن عبد الله بن عامر"، وما إن أتى عهد "عبد الملك بن مروان" حتى كان لعبد الله بن أمية دور إذ غزا رتبيل الملك وهو بالقطع غير رتبيل السالف الذكر، ودخل المدينة، فأخذت عليه طرقها وشعابها، فعزله عندئذ (عبد الملك) عن ولايتها، وولاهها "عبد الله بن أبي بكر"، فصالحه "رتبيل"، كما صالح "رتبيل" "الحجاج بن يوسف الثقفي" أيضاً على عدم غزو بلاده سبع سنين في مقابل أن يدفع كل سنة تسعمائة ألف درهم. وبعد نهاية المدة ولى الحجاج "الأشهب بن بشر الكلبى" على (سجستان) فعاسر "رتبيل" في العرض فعزله الحجاج^(١١٧).

ولما ولى "قتيبة بن مسلم" خراسان ولى أخاه "عمرو" سجستان، فطلب الصلح مع "رتبيل"، دراهم معدودة، ثم حدث خلاف بينهما، فأرسل إلى أخيه طالباً نجده فتحرك "قتيبة" تجاه سجستان، فأرسل إليه "رتبيل": إنا لم نخلع يداً من الطاعة، وإنما فارقتمونا على عروض فلا تظلمونا، فقال "قتيبة" للجند اقبلوا منه العرض، وفي أيام سليمان بن عبد الملك" تولى سجستان "مدرک بن المهلب" فامتنع رتبيل عن العطاء ثم تولاهما معاوية بن يزيد فأعطاه، وفي عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك (١٠١ - ١٠٥ هـ / ٧١٩ - ٧٢٣ م) امتنع رتبيل عن إعطاء عماله شيئاً^(١١٨)، ثم قال العبارة السالفة الذكر.

إذن قالها رتبيل وقت أن تسرب الضعف إلى جسد الدولة الأموية، وبعد أن كانت مشغولة في أمور كثيرة خارجياً وداخلياً. ثم إن (فان فلوتن) لم يحدد في كلامه أي "رتبيل" يقصد هل السابق أم رتبيل الملك، ولعل "البلاذري" الذي نقل عنه عبارته

دون وضعها في مكانها الصحيح، كان أوضح وأوثق، ومتدرجاً بالأحداث حتى يقتنع القارئ، لكن "فان فلوتن" كان له مآرب أخرى.

ثم يواصل "فان فلوتن" تعامله ويقول: "كان الأمويون يختارون عمالهم وولاتهم من بين أولئك الممهددين في النعمة والترف، والذين تعودوا الاستمتاع بما في الحياة من عبث ولهو دون أن يذوقوا عناء العمل ومشقته، لذلك لا ندهش إذا كانت الروح التي سادت في عهد بني أمية روحاً غير دينية، ولن تعوزنا الأدلة على صحة ما نقول، فقد كان في الحملات التي جردوها والغارات التي شنوها على الكفار أكبر شاهد على صحة ما ذهبنا إليه" (١١٩).

ونقول "فان فلوتن" كيف لم يذق العمال عناء العمل ومشقته في العصر الأموي، وهم الذين امتدت فتوحات الدولة على أيديهم حتى وصلت إلى أقصى اتساع لها، وما دليلك على أن الروح التي سادت عصر بني أمية كانت غير دينية، وإذا كان ذلك فلم تحمل المسلمون مشقة الجهاد شرقاً وغرباً مع تبدي وسائل المواصلات، وآلات الحرب، ألم يكن ذلك إلا لوازع ديني، وإعلاء كلمة الحق، وتنفيذاً لأمر الله عز وجل.

ويبدو أن "فان فلوتن" تأثر بما أورده اليعقوبي، والمسعودي، بشأن أحد خلفاء بني أمية وهو "الوليد بن يزيد بن عبد الملك" إذ قال اليعقوبي: "كان صاحب ملاء وقيان، وإظهار للقتل والجور وتشاغل عن أمور الناس، وشرب ومجون، فبلغ من مجونه أنه أراد أن يبنى على الكعبة بيتاً يجلس فيه للهو، ووجه مهندساً لذلك" (١٢٠).

ونقول "لليعقوبي" هل يمكن أن يحدث هذا؟ هل يدنس أحد خلفاء بني أمية بيت الله الحرام الذي تهوي إليه القلوب والأفئدة من كل صوب وحذب؟ هل يُعقل أن يقدم "الوليد بن يزيد" على اقتراف هذا الذنب وهو يعلم مغبة ذلك دينياً ودنيوياً؟. اعتقد أن النص يحتاج إلى مراجعة لانطوائه على غرض مدسوس.

ثم يقول المسعودي: "كان الوليد يُدعى خليع بنى مروان، وقد قرأ ذات يوم قوله تعالى: ﴿وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ. مَنْ وَرَّانَهُ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ فدعا بالمصحف فنصبه غرضاً للشباب، وأقبل يرميه وهو يقول:

أتوعد كل جبار عنيد فهذا أنا ذاك جبار عنيد
إذا ما جئت ربك يوم حشر فقل يا رب خرّقتني الوليد^(١٢١)

ونقول هل يعقل أن يقول "الوليد" هذا القول ويفعل هذا الفعل وهو خليفة المسلمين، إن كان ذلك كذلك فهو قد جن، وكيف يلي أمر المسلمين من هو فاقد لعقله، وكيف يعقل أن يورد "المسعودي" هذا القول وذلك الفعل دون أن يكون له موقف أو يعضد روايته بالتواتر. إننا نشك أن يحدث هذا العمل تجاه كتاب الله عز وجل، وتجاه الكعبة المشرفة، وخاصة من مسلم، وفوق ذلك فهو خليفة المسلمين.

ويتمادى "فان فلوتن" في موقفه من بني أمية، فيذكر أن الخراج في عهدهم كان أسوأ من العصر الراشدي، إذ لم يكن لزاماً في نظرهم، ولا في نظر ولاية الأقاليم، أن يراعوا القواعد التي قررها أسلافهم، وقد كتب معاوية إلى (وردان) واليه على مصر "أن زد على كل امرئ من القبط قيراطاً، فكتب إليه (وردان) كيف أزيد عليهم وفي عهدهم أن لا يزداد عليهم"^(١٢٢).

وقد أورد هذا النص كل من (ابن سلام)^(١٢٣)، وابن عبد الحكم^(١٢٤)، والبلاذري^(١٢٥). إلا أن (فان فلوتن) نقل النص دون إخضاعه للنقد، فابن سلام يرى أن مصر فتحت عنوة، لذلك استجاز (معاوية) الزيادة، بينما كانت مصر في نظر "وردان" مولى عمرو بن العاص قد فتحت صلحاً، فكره الزيادة وحدث عند ذلك خلافاً بينهما. فيجب عدم أخذ الكلام على علته دون تمحيص.

ثم يتهم (فان فلوتن) الجباة بالقسوة في جمع الضرائب فيقول: "ولم يكن الحال ببلاد اليمن خير من ذلك، فقد ارتكب فيها أحدا أخوة الحجاج أشد أنواع الجور والعسف، فكان يصادر أملاك الأهالي وأموالهم، كما أثار حنقهم وسخطهم بفرضه عليهم ضريبه معينة (وظيفية) وذلك عدا العُشُر^(١٢٦) الذي قرره الإسلام، وإن حدوث

هذا في ولاية عربية محضة له معناه، فهو يبين لنا أن الحالة كانت أسوأ من ذلك بكثير في البلاد التي فتحها العرب^(١٢٧).

وهكذا بصر (فان فلوتن) على رؤية الكل في ضوء الجزء، وليس العكس، فيعتبر ما حدث في "اليمن" مثالا يضيق في باقي الولايات. وأعتقد أن هذا تعصب لا مبرر له، لأن حياة الخراج كان لابد أن يتسموا بالنقوى والصلاح وليس بالجور والعسف، ولعل القاضي (أبا يوسف) قد أوضح ذلك في حديثه لهارون الرشيد قائلاً له: "رأيت أبقى الله أمير المؤمنين أن تتخذ قوماً من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج، ومن وليت منهم فليكن فقيهاً عالماً مشاوراً لأهل الرأي عفيفاً، لا يطلع الناس منه على عورة، ولا يخاف في الله لومة لائم"^(١٢٨).

ويذكر (فان فلوتن) نقلاً عن أبي يوسف أن (الضحاك بن عبد الرحمن) والي بلاد الجزيرة في عهد عبد الملك بن مروان، أمر بعمل إحصاء جديد للسكان عامة، وكلف كل شخص بسداد ما فرض عليه من الضريبة، ومعنى ذلك أن كل فرد كان ملزماً بتوضيح قيمة كسبه كل عام، فكان الوالي يترك له ثمن الغذاء والكسوة، وبعض النفقات الضرورية ثم يستولي على ما بقى باسم بيت المال، فزادت بذلك قيمة جزية كل شخص ثلاثة دنانير عما كانت عليه من قبل^(١٢٩).

فعلى أي أساس قاس (فان فلوتن) الزيادة، فلم تكن بلاد الجزيرة ضمن نظام الضرائب أيام "عمر بن الخطاب" كما يفهم من نص أبي يوسف "فلم يبلغني أن هذا على صلح، ولا على أمر أثبتته، ولا برواية عن الفقهاء، ولا بإسناد ثابت"^(١٣٠). فينبى "قون كريم" كلامه على وهم، حتى الزيادة التي ذكرها ثلاثة دنانير أوردتها أبو يوسف أربعة دنانير^(١٣١).

ويَنَالُ (فان فلوتن) من عمال العرب في العصر الأموي فيقول: "ولم يكن الرؤساء وحدهم الذي يثرون على حساب بيت المال، فقد كان هناك طائفة من صغار الموظفين لا هم لهم إلا الإثراء باختلاس أموال الدولة وسلبهم كل ما يصل إلى أيديهم، وكان من أثر تلك الصعوبات التي كانت تعترض الحكومة في سبيل استرداد

تلك الأموال، أن فكر والي العراق (عبيد الله بن زياد) في استبدال أولئك العمال من العرب بغيرهم من الفرس^(١٣٢).

وكأن (فان فلوتن) يفترض المصادقية في عمال الفرس فقط، مما يُعد نيلًا من العمال العرب في العصر الأموي، حتى قال بعد أن عهد (عبيد الله بن زياد) إلى الدهاقين كبار ملاك (الأراضي) بجباية الخراج، ولا غرو فقد كان هؤلاء الدهاقين أبصر بالجباية وأوفى بالأمانة^(١٣٣).

وبالطبع أخطأ (فان فلوتن) في هذا الحكم لأن هناك أسس يختار على منوالها من يلي الأمر في جباية الخراج حيث قال "أبو يوسف": يجب الاحتياط فيمن يولي شيئاً من أمر الخراج والبحث عن مذهبهم والسؤال عن طرائقهم، وأن لا يكون عسوفاً لأهل عمله، ولا محتقراً لهم، ولا مستخفاً بهم، ولكن يلبس لهم جلباباً من اللين يشوبه بطرف من الشدة والاستقصاء من غير أن يظلموا أو يحملوا ما لا يجب عليهم، واللين للمسلم، والغلظة على الفاجر، والعدل على أهل الذمة، وإنصاف المظلوم، والشدة على الظالم، والعفو عن الناس فإن ذلك يدعوهم إلى الطاعة^(١٣٤).

ولقد تراجع (فان فلوتن) في حكمه السابق على الموظفين العرب، حيث قال: "على أن بعض الموظفين (يقصد الدهاقين) قد استطاع جمع الثروات الضخمة، إذ كانوا يضعونها أمانة عند أصدقائهم أو ذي قرباهم"^(١٣٥).

وعن طريق جمع الخراج ينقل عن "Karabaceck, das Arabische" قائلاً: "كانت الطريقة التي تجبى بها هذه الأموال مخجلة على ما ذكره الفقهاء، ففي اليوم المحدد لجباية تلك الأموال كان يذهب المطالبون بها إلى ديوان الخراج حيث يجلس عامل الخراج على أريكة عالية، ثم يتقدم إليه هؤلاء أذلاء خاضعين، فيمد الواحد منهم يده، ثم يصفعه بعض الحاضرين صفقة بشيعة بها إلى الباب، وكان عامة الشعب يحضرون تلك المناظر التي كانوا يعتبرونها رمزاً لانتصار المسلمين على الكفار"^(١٣٦).

وبالطبع هذا كلام مدسوس على فقهاء المسلمين أخطأ فيه صاحب الكتاب، وكذلك "فان فلوتن" وحتى لو وُجد أحد الفقهاء الذي قال بذلك فلم يكن هذا دليلاً لتعميمه، ولا حجة للحكم على سلوك شعب بهذه الصورة، وقد رد "أبو يوسف" على هذه الاتهامات قائلاً في كلامه لهارون الرشيد: "ينبغي يا أمير المؤمنين أن تتقدم في الرفق بأهل ذمة نبيك -ﷺ- والتفقد لهم حتى لا يظلموا ولا يظلموا ولا يؤذوا ولا يكلفوا فوق طاقتهم، ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق عليهم، فقد روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: "من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقتة فأنا حججه" (١٣٧). وإن كان هذا مع أهل الذمة فأولى أن يكون من الرعية لأن هذا من سمات الدولة الإسلامية.

وأخيراً وليس آخراً يذكر "فان فلوتن" أثر سياسة (عمر بن عبد العزيز) في إنقاص موارد بيت المال عندما أسقط الجزية فيقول: "كان عمر بن عبد العزيز أول من أمر من خلفاء بني أمية "الجراح" عامله على بلاد خراسان أن يضع عن أسلم الجزية التي كان يدفعها الكفار، ومن السهل جداً أن نتنبأ بنتائج تلك السياسة الجديدة التي كان من أثرها ازدياد اعتناق الناس للإسلام، بينما نقص إيراد بيت المال نقصاً محسوساً، وقد اشترط بعض الولاة لتخاشي ذلك الخطر الختان، وحفظ شيء من القصر، على أن ذلك لم يجد نفعاً، ومن ثم كان لزاماً العود إلى فرض الجزية كما كانت من قبل (١٣٨).

والجدير بالذكر أن "عمر بن عبد العزيز" كان مثلاً للتقوى والورع، سمع وصية أبيه التي قال فيها: "أحسن تدبير مالك فإنه لا مال لمن لا تدبير له، وارفق بمن تعامله فإنه لا عيش لمن لا رفق له... فتكونت شخصية عمر على الزهد والتقوى والورع والعمل على نشر الإسلام، فأرسل إلى واليه على خراسان "الجراح بن عبد الله الحكمي" طالباً وضع الجزية عن أسلم، وفرض لمن أسلم نصيبه في العطاء، فأسلم على أثر ذلك عدد كبير من أهل تلك البلاد، وتلك مساواة في المغارم

والمغانم بين العرب وغيرهم، وهي نوع من المطابقة بين الأحوال النظرية والنظام العملي، والتي سهلت للإسلام طريقه إلى قلوب سكان تلك البلاد^(١٣٩).

وإننا في هذا السياق نخالف كلاً من "فان فلوتن" و "فون كريم" فيما رواه عن سياسة "عمر بن عبد العزيز" المالية. فلم يتناقص المال في خراسان كما ذهب إليه، إذ وفد عليه "الجراح" بمبلغ عشرين ألف أو عشرة آلاف، كما ذكر (الطبري) أن "عقبة بن زرعة الطائي" الذي تولى الخراج بعد القشيري حينما طلب منه عمر بن عبد العزيز "أن يستوعب الخراج، ويحرزه في غير ظلم، فقال عقبة بن زرعة إن خراج خراسان يفضل عن الأعطيات، أي أنه في زيادة فكتب عمر إليه أن قسم الفضل في أهل الحاجة^(١٤٠).

وهذا دليل قوي على خطأ "فان فلوتن" وتعصبه، ودليل أيضاً على أن الأحوال المالية لم تفسد في زمن الخليفة "عمر بن عبد العزيز" ومن الطبيعي أن حالة الحرب دائماً تؤدي إلى العوز، أما نشر الإسلام بالروح السلمية لا تكلف الكثير، لذلك نجد أن سياسة "عمر بن عبد العزيز" في نشر الدين قد أثمرت تماماً بدليل أن العدول عنها سيؤدي إلى بعض المضطرابات.

حواشي البحث

أولاً: حواشي المدخل:

١- اليعقوبي: ت ٢٨٢هـ (أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي): تاريخ اليعقوبي، دار صادر - بيروت، ١ / ٢٤١.

٢- نفسه ١ / ٢٤١ - ٢٤٢.

حلف الأحابيش.

لما توفي قصي بن كلاب خلفه ولده عبد مناف، فجاءته خزاعة وبنو الحارث بن عبد مناة بن كنانة يسألونه الحلف ليعزّوا به، فعقد بينهم الحلف الذي يقال له حلف الأحابيش، وكان مدبر بني كنانة الذي سأل عبد مناف عقد الحلف عمرو بن هلال بن معيص بن عامر، وكان تحالف الأحابيش على الركن، فيقوم رجل من قريش، وآخر من الأحابيش، فيحلفان بالله، وحرمة البيت، والمقام، والركن، والشهر الحرام على النصر على الخلق جميعاً، حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وعلى التعاون، والتعاقد على كل من كادهم من الناس جميعاً. وسمي ذلك حلف الأحابيش.. (اليعقوبي: نفسه ١ / ٢٤١).

٣- نفسه ١ / ٢٤٢.

٤- الطبري: ت ٣١٠هـ (أبو جعفر محمد بن جرير الطبري): "تاريخ الأمم

والملوك" تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، لبنان، ٢ / ٢٥١.

٥- نفسه.

٦- نفسه ٢ / ٢٥٢.

٧- ابن الأثير: ت ٦٣٠هـ (أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن

عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني): "الكامل في التاريخ" تحقيق: أبي الفدا

عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،

١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ١ / ٥٤٤، ٥٥٣.

- ٨- نفسه.
- ٩- نفسه ١/ ٥٤٤.
- ١٠- ابن كثير: ت ٧٧٤هـ (عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن كثير): (البداية والنهاية) تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ٢/ ٢٥٨.
- ١١- اليعقوبي: المصدر السابق ١/ ٢٤٢-٢٤٣.
- ١٢- الطبري: المصدر السابق ٢/ ٢٥٢.
- ١٣- نفسه ٢/ ٢٥٣.
- ١٤- نفسه.
- ابن الأثير: المصدر السابق ١/ ٥٥٤.
- ١٥- نفسه.
- ١٦- الطبري: المصدر السابق ٢/ ٢٥٣-٣٥٤.
- ١٧- محمد رشاد خليل (دكتور): المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ وتفسيره، الرياض، ١٤٠١هـ، ص ٢١.
- ثانياً: حواشي المحور الأول:
- ١٨- حسين مؤنس (دكتور): "تنقيح أصول التاريخ الإسلامي"، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥م، ص ٥٣.
- ١٩- نفسه ص ٥٤.
- ٢٠- محمد رشاد خليل: المرجع السابق ص ٢٠-٢١.
- ٢١- الطبري: المصدر السابق ٢/ ٣٣١.
- محمد رشاد خليل: المرجع السابق ص ٢١.
- ٢٢- محمد ضياء الدين الرئيس (دكتور): عبد الملك بن مروان والدولة الأموية، ط٢، القاهرة ١٩٦٩م، ص ٧٢-٨٥.

٢٣- الجاحظ: ت ٢٥٥هـ (أبو عثمان عمرو بن بحر): المكتبة الإسلامية، رسائل الجاحظ، الجزء الأول، "الرسالة الحادية عشرة (في النابتة)".
www.al-eman.com/islamlib/viewchp.asp2005.

٢٤- نفسه.

٢٥- نفسه.

٢٦- اليعقوبي: المصدر السابق ٢/ ١٧٥.

٢٧- ابن الأثير: المصدر السابق ٣/ ٦٨.

٢٨- ابن كثير: المصدر السابق ٧/ ١٧٨.

٢٩- الجاحظ: المصدر السابق.

٣٠- ابن كثير: المصدر السابق ٨/ ١٦- ١٧.

٣١- البخاري: ت ٢٥٦هـ (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري): "صحيح البخاري"، القاهرة، بدون، ٢/ ١١٤.

٣٢- ابن الأثير: المصدر السابق ٣/ ٢٧١- ٢٧٢.

٣٣- نفسه ٣/ ٢٧٢.

٣٤- نفسه ٣/ ٢٧٤- ٢٧٥.

٣٥- نفسه ٣/ ٢٧٥.

٣٦- الجاحظ: المصدر السابق.

٣٧- نفسه.

٣٨- ابن خلدون: ت ٨٠٨هـ (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون): مقدمة ابن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م، ج ٢، ص ٦١٣.

٣٩- الجاحظ: المصدر-نفسه.

٤٠- نفسه.

٤١- نفسه.

٤٢- نفسه.

- ٤٣- ابن الأثير: المصدر السابق ٣/ ٣٦٨ - ٣٦٩.
- ٤٤- نفسه ٣/ ٤٣٦ - ٤٤٠.
- ٤٥- الجاحظ: المصدر السابق.
- ٤٦- نفسه.
- ٤٧- نفسه.
- ٤٨- نفسه.
- ٤٩- حسين مؤنس: المرجع السابق ص ٩٥ - ٩٦.
- ٥٠- نفسه ص ٥٣ - ٥٤.
- ٥١- البلاذري: ت ٢٧٩هـ (أحمد بن يحيى بن جابر): "فتوح البلدان"، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، ص ٤٥٢.
- إبراهيم القاسم رحالة: (دكتور): "النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين ١٣٢ - ٣٦٥هـ / ٧٤٩ - ٩٧٥م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٢٩.
- ٥٢- ابن سلام: ت ٢٢٤هـ (أبو القاسم بن سلام): "كتاب الأموال"، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م، ٢ / ٦٣١.
- عبد الرحمن فهمي محمد: "فجر السكة الإسلامية"، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٢٩.
- إبراهيم القاسم رحالة: المرجع السابق ص ٢٩.
- ٥٣- البلاذري: المصدر السابق ص ٤٥٢.
- عبد الرحمن فهمي محمد: المرجع السابق ص ٢٩.
- إبراهيم القاسم رحالة: المرجع السابق ص ٣٠.
- ٥٤- البلاذري: المصدر السابق والصفحة.

- الكرملي (الأب انسئاس): "تاريخ النقود العربية والإسلامية وعلم النميات"
مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٧م، ط١، ص ٣٧ - ٣٨.
- إبراهيم القاسم رحالة: المرجع السابق ص ٣١.
- ٥٥- الكرملي: المرجع السابق ص ٣٩.
- قسوس وطراونة: "منشورات البنك العربي، عمان، ١٩٩١م، ص ٤٧.
- إبراهيم القاسم رحالة: المرجع السابق ص ٣٣.
- ٥٦- قسوس وطراونة: المرجع السابق ص ٦١.
- إبراهيم القاسم رحالة: المرجع السابق ص ٣٤.
- ٥٧- البلاذري: المصدر السابق والصفحة.
- ابن خلدون: المصدر السابق ٢ / ٧٠١.
- الكرملي: المرجع السابق ص ٤٠.
- قسوس وطراونة: المرجع السابق ص ٦٥.
- إبراهيم القاسم رحالة: المرجع السابق ص ٣٥.
- ٥٨- البلاذري: المصدر السابق ص ٤٥٤.
- ابن خلدون: المصدر السابق ٢ / ٧٠١.
- قسوس وطراونة: المرجع السابق ص ٤١.
- إبراهيم القاسم رحالة: المرجع السابق ص ٣٦.
- ٥٩- البلاذري: المصدر السابق ص ٤٥٥.
- ٦٠- البلاذري: نفسه ص ٤٥٣.
- قسوس وطراونة: المرجع السابق ص ٦٤ - ٦٥.
- إبراهيم القاسم رحالة: المرجع السابق ص ٣٧.
- ٦١- البلاذري: المصدر السابق ص ٤٥٣.
- ابن الأثير: المصدر السابق ٤ / ١٦٧.
- ابن خلدون: المصدر السابق ٢ / ٧٠١.

- إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق ص ٣٨ - ٣٩.
 ٦٢- البلاذري: المصدر السابق ١٦٧/٤.
 قسوس وطراونة: المرجع السابق ص ٥٢ - ٥٣.
 إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق ص ٣٩ - ٤٠.
 ٦٣- البلاذري: المصدر السابق ص ٤٥٣ - ٤٥٤.
 ابن الأثير: المصدر السابق ١٦٧/٢.
 ابن خلدون: المصدر السابق ٧٠١/٢.
 حتى (فيليب) (دكتور): موجز تاريخ الشرق الأدنى، ترجمة أنيس فريحة،
 دار الثقافة، بيروت، ص ٢٦٤.

وكرر:

Catalogue of the Arab- Byzantine post- Reform omlyad Coins,
 London 1956, p. 53- 55.

- إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٥.
 ٦٤- قسوس وطراونة: المرجع السابق ص ٦٠.
 إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق ص ٤٦.
 ٦٥- متحف الفن الإسلامي - القاهرة: لوحة ٩٩ رقم ٣٠٩٤.
 قسوس وطراونة: المرجع السابق ص ٦١.
 إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧.
 ٦٦- البلاذري: المصدر السابق ص ٤٥٤.
 ابن الأثير: المصدر السابق ١٦٧/٤.
 الكرمللي: المرجع السابق ص ٥٠ - ٥١.
 عبد الرحمن فهمي: المرجع السابق ص ٤٥ - ٥٠.
 قسوس وطراونة: المرجع السابق ص ٦١.
 إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق ص ٤٧ - ٤٨.
 ٦٧- الجاحظ: المصدر السابق.

٦٨- نفسه.

ثالثاً: حواشي المحور الثاني:

٦٩- مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، تونس، ١٩٨٥م، ١/ ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٥٤.

٧٠- البرسية:

في اللغة الفارسية بارسيان ومفردها "بارسي"، ومعناها عباد النار، ويطلق اسم البرسين parsis الآن على الإيرانيين أتباع عقيدة زرادشت الذين رفضوا اعتناق الإسلام بعد الفتح العربي، وبقي بعضهم في إيران، وفرّ بعضهم منها، ووصلوا في أواخر القرن الثامن الميلادي إلى الهند وأقاموا في منطقة ججرات ولا تزال لهم فيها طائفة حتى الآن تقدر بمائة ألف نسمة في ذلك الوقت عام ١٩٤٧م. هامش ١ ص ١٦٣ من كتاب "الحضارة الإسلامية" لفون كريمر، ترجمة مصطفى طه بدر، الجيزة ١٩٤٧م، منشورات دار الفكر العربي.

٧١- المانوية:

أصحاب ماني بن فانتك الذي ظهر في زمان سابورين أردستير، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور، وقد أحدث ديناً بين المجوسية والنصرانية. وكان يقول بنسبة المسيح عليه السلام، ولا يقول بنسبة موسى عليه السلام. وكان ماني يقول: بالنور والظلمة وأنهما أزليان. راجع: الشهرستاني: ت ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م (أبي الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني)، (الملل والنحل)، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، دار الفكر، بيروت، لبنان، بدون، ص ٢٤٥.

٧٢- فون كريمر: الحضارة الإسلامية ومدى تأثيرها بالمؤثرات الأجنبية، مقدمة المعرب ص ٣.

- ٧٣- فون كريمير: نفسه، مقدمة خدابخش ص ٢٨.
- ٧٤- نفسه ص ٣٠ - ٣١.
- ٧٥- ابن الأثير: المصدر السابق ٢/ ١٩٤ - ١٩٥.
- ٧٦- ابن قتيبة: ت ٢٧٦هـ (أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري):
"الإمامة والسياسة"، القاهرة، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م، ج ١، ص ١٨٠ - ١٨١.
- ٧٧- نفسه ١/ ١٧٩.
- ٧٨- فون كريمير: مقدمة خدابخش ص ٣٧.
- ٧٩- فون كريمير: نفسه ص ٦٤.
- ٨٠- نفسه ص ٦٥.
- ٨١- نفسه ص ٧٤.
- ٨٢- القاضي أبو سيف: ت ١٨٢هـ (أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم): "كتاب
الخراج"، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص ١١٦.
- ٨٣- نفسه ص ١٢٣ - ١٢٤.
- ٨٤- نفسه ص ١٠٧، ١٢٣ - ١٢٤.
- ٨٥- فون كريمير: المرجع السابق ص ٧٥.
- ٨٦- نفسه ص ٩٤.
- ٨٧- نفسه ص ٩٥.
- ٨٨- Croyances Messianiques: الإسرائيليات
نسبة إلى Messie وهي مشتقة من اللاتينية Messias والسريانية
Meshina بمعنى ممسوح، ومن العبرية Mesha بمعنى المسح، والمراد به
المسح بالزيت المقدس. وهو رمز لتتويج الملوك عند الإسرائيليين. ومعنى
هذه الكلمة المحرر أو المخلص الذي بشر به الأنبياء بني إسرائيل. والذي
عبده المسيحيون وألقوا إليه بالمودعة في شخص المسيح عليه السلام.

راجع "فان فلوتن" (السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية)، ترجمة: حسن إبراهيم حسن، ومحمد زكي إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٣٤م، ص ١٠٧.

٨٩- نفسه ص ٥.

٩٠- نفسه ص ١٥.

٩١- نفسه ص ١٩.

٩٢- نفسه ص ٢٠.

٩٣- نفسه ص ٣٠.

٩٤- نفسه ص ٢١.

٩٥- نفسه ص ٢٢.

٩٦- نفسه.

٩٧- طبرستان:

الطبر: كلمة فارسية وهو ما يشق به الأخطاب.

واستان: الموضع أو الناحية "أي ناحية تقطع الأخطاب.

وهي بلدان واسعة تشمل: دهستان، وجرجان، واستراباذ، وآمل (قصبته)

وسارية، وتعرف طبرستان باسم مازندران، وهي مجاورة لجيلان، وديلمان.

راجع ياقوت الحموي: ت ٦٢٦هـ (شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد

الله الحموي)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٧٩هـ / ١٩٧٧م،

ج ٤، ص ١٣، مادة: طبرستان.

٩٨- طخارستان:

بفتح أوله، وهي ولاية واسعة من نواحي خراسان، وهي طخارستان العليا،

والسفلى، فالعليا: شرقي بلخ وأقرب إلى جيحون من السفلى التي تقع شرق

بلخ أيضاً.

ياقوت الحموي: المصدر السابق، مادة: طخارستان، ٢٣/٤.

٩٩- بلاد ما وراء النهر: Transoxania تمثل بلاد ما وراء النهر التي تقع بين نهري جيحون Oxus، وسيحون Taxartes أهمية بالغة لدراسي التاريخ الإسلامي، وهي تكون جزءاً كبيراً من بلاد التركستان، والنهر هو جيحون. وأهم ما تضمه من بلدان: إقليم السغد، وإقليم أشروسنة، وإقليم فرغانة، وإقليم الشاش، وإقليم الختل. وكل إقليم من هذه الأقاليم يضم العديد من البلدان، وأبرز هذه البلدان: بخارى، وسمرقند، وكس، ونسف، وكرمينية، وراميثنة، ونومشكت، وفرياب، وفرغانة وغيرها. ويعد "قتيبة بن مسلم الباهلي" أبرز الفاتحين لهذه البلاد.

راجع: أحمد توني عبد اللطيف (الفتح الإسلامي لبلاد ما وراء النهر وانتشار الإسلام هناك) بحث منشور ضمن أبحاث المؤتمر الدولي (المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز الماضي والحاضر والمستقبل)، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل، ج١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص ٤٩ - ٥٠.
KNOBBLOCH, EDGAR, Beyond the Oxus, London, 1971, p. 179
Gibb. H.A.R. the Arab conquests in Central Asia. London, 1923, p. 5.

- ١٠٠- فان فلوتن: المرجع السابق ص ٢٣.
- ١٠١- البلاذري: المصدر السابق ص ٣٣٠ - ٣٣٣.
- ١٠٢- فان فلوتن: المرجع السابق ص ٢٣.
- ١٠٣- نفسه.
- ١٠٤- النرشخي: ٢٨٦ - ٣٤٨هـ / ٨٩٩ - ٩٥٩م (أبو بكر محمد بن جعفر النرشخي): عربه وقدم له وحققه د/ أمين عبد المجيد بدوي، نصر الله مبشر الطرازي، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م، ص ٦٩.
- ١٠٥- فان فلوتن: المرجع السابق ص ٢٤.
- ١٠٦- البلاذري: المصدر السابق ص ٤١٠ - ٤١١.
- ١٠٧- نفسه ص ٤١١.

- ١٠٨- الطبري: المصدر السابق ٥٦٨ / ٦.
- ابن الأثير: المصدر السابق ٣٢٧ / ٤.
- ١٠٩- ابن سلام: المصدر السابق ١ / ١٣٢، ٢١١.
- ١١٠- فان فلوتن: المرجع السابق ص ٢٤.
- ١١١- نفسه ص ٢٤ - ٢٥.
- ١١٢- نفسه ص ٢٥.
- ١١٣- نفسه.
- ١١٤- المسعودي: ت ٣٤٦هـ / ١٩٥٦ (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي): "مروج الذهب ومعادن الجوهر"، تحقيق: قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٩م، ٢ / ٣٤٠.
- ١١٥- سجستان:
- بكسر أوله وثانيه، ناحية كبيرة وولاية واسعة، أهم مدنها (زرنج)، بينها وبين هراة عشرة أيام (ثمانون فرسخاً) وتقع جنوبي هراة، وأرضها كلها رملية سبخة، والرياح فيها لا تسكن أبداً، ولا تزال شديدة تدير رحيتهم، وطحنهم كله على تلك الرحى. (ياقوت الحموي، المصدر السابق ٣ / ١٩٠، مادة سجستان).
- ١١٦- البلاذري: المصدر السابق ص ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٢.
- فان فلوتن: المرجع السابق ص ٢٥.
- ١١٧- البلاذري: المصدر السابق ص ٣٩٠ - ٣٩١.
- ١١٨- نفسه ص ٣٩١ - ٣٩٢.
- ١١٩- فان فلوتن: المرجع السابق ص ٢٥ - ٢٦.
- ١٢٠- اليعقوبي: المصدر السابق ٢ / ٣٣٣.
- ١٢١- المسعودي: المصدر السابق ٣ / ٢٠٤.
- ١٢٢- فان فلوتن: المرجع السابق ص ٢٧.

- ١٢٣- ابن سلام: المصدر السابق ١/ ١٩١.
- ١٢٤- ابن عبد الحكم: ت ٢٥٧هـ/ ٨٧١م (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين القرشي المصري): "فتوح مصر وأخبارها" تحقيق: محمد الحجيري، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ص ١٧٢.
- ١٢٥- البلاذري: المصدر السابق ص ٢١٩.
- ١٢٦- العُشر:
- ذكر "أبو سيف" أن أبا موسى الأشعري كتب إلى الخليفة عُمر بن الخطاب "أن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر" فكتب إليه "عُمر" "خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، وليس فيما دون المائتين شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم، وما زاد فيحسابه".
- راجع: "كتاب الخراج" لأبي يوسف ص ١٣٥.
- ١٢٧- فان فلوتن: المرجع السابق ص ٢٨.
- ١٢٨- القاضي أبو يوسف: المصدر السابق ص ١٠٦.
- ١٢٩- فان فلوتن: المصدر السابق ص ٢٩.
- ١٣٠- القاضي أبو سيف: المصدر السابق ص ٤١.
- ١٣١- نفسه.
- ١٣٢- فان فلوتن: المرجع السابق ص ٣١.
- ١٣٣- نفسه.
- ١٣٤- القاضي أبو سيف: المصدر السابق ص ١٠٧.
- ١٣٥- فان فلوتن: المرجع السابق ص ٣١.
- ١٣٦- نفسه ص ٣٣- ٣٤.

- ١٣٧- القاضي أبو سيف: المصدر السابق ص ١٢٤ - ١٢٥.
- ١٣٨- فان فلوتن: المرجع السابق ص ٥١.
- ١٣٩- ابن مسكويه: ت ٤٣١هـ / ١٠٣٩م (أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب): "آداب العرب والفرس" مخطوط تحت رقم ٤٤١٩، ومنه صورة بالميكروفيلم رقم ٣١١٩ وعدد أوراقها ١٨٤، دار الكتب المصرية، رمز أدب طلعت، ورقة ٧٣.
- ١٤٠- الطبري: المصدر السابق ٦ / ٥٦٠، ٥٦٨، ٥٦٩.